

Distr.: General
28 July 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٧٩ (٢٠٠٦) الذي طلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يتفق مع الأمم المتحدة على المتطلبات الضرورية لتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام لدارفور، والذي طلب إلى أن أقدم، بعد عودة بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، توصيات إلى المجلس بشأن جميع الجوانب ذات الصلة لولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور.

٢ - وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦٧٩ (٢٠٠٦)، سيتضمن هذا التقرير وصفا للعناصر الرئيسية لاتفاق السلام لدارفور ويحدد أولويات التطبيق في هذا الصدد؛ ويحدد بعض المخاطر والتحديات الكبرى التي ينطوي عليها نشر عملية لحفظ السلام في دارفور؛ ويتطرق إلى الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لدعم قدرة هذه البعثة على حماية المدنيين وتطبيق الاتفاق؛ ويقترح ولاية وهيكل البعثة التي توفد في عملية للأمم المتحدة في دارفور؛ ويقدم تفاصيل عن مختلف عناصر البعثة المقترحة والمهام المحددة لكل منها.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - تاريخ الصراع

٣ - أوردت في تقارير الشهرية عن دارفور المقدمة إلى المجلس وصفا مفصلاً للعنف والدمار اللذين رزحت تحتهما هذه المنطقة طوال أكثر من ثلاث سنوات. ولدى اندلاع الصراع الحالي في شباط/فبراير ٢٠٠٣ كان قد سبق لدارفور أن خبرت العنف المحلي الذي زادت من سعيه الأبعاد العرقية والاقتصادية والسياسية والتنافس على الموارد المتزايدة شحاً. إلا أن الاعتداءات التي قامت بها حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة مطلع



عام ٢٠٠٣، وقرار الحكومة بالرد عليها بنشر قواتها المسلحة الوطنية وحشد الميليشيات المحلية، أدخل نوعاً جديداً تماماً من العنف المروع. فقد أسهم الجنجويد السيئ السمعة، علاوة على الاعتداءات التي قامت بها الميليشيات، والقصف الجوي العشوائي في محو وحرق قرى بأكملها، وفي اغتصاب الفتيات والنساء، وخطف الأطفال، وتدمير مصادر الأغذية والمياه. ونتج عن ذلك موت وخراب وتشريد في دارفور، فقد وقعت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ إصابة بين المدنيين وشُرد أكثر من مليوني شخص من ديارهم كُتب عليهم الشقاء، ودُمرت مصادر كسب الرزق لملايين آخرين.

٤ - وتحدد دورة الرعب داخل دارفور أيضاً السلام والأمن الإقليميين. فقد انتهكت مراراً مجموعات مسلحة الحدود بين السودان وتشاد الممتدة على طول ١ ٠٠٠ كيلومتر، الأمر الذي رفع حدة التوتر بين الخرطوم ونجامينا. كما أدى العنف عبر الحدود إلى تدفق أعداد إضافية من اللاجئين والمشردين داخلياً في تشاد والسودان مما زاد من حدة الأزمة الإنسانية في المنطقة.

باء - الجهود المبذولة لمعالجة الصراع

الإجراءات المتخذة من قبل الاتحاد الأفريقي

٥ - قاد الاتحاد الأفريقي لسنوات عدة جهوداً سياسية دولية سعياً إلى إيجاد حل للأزمة. وهذه المنظمة هي التي شرعت في إجراء محادثات الأطراف السودانية للسلام، المعروفة أيضاً بمحادثات أبوجا التي بدأت في أديس أبابا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤ ونُقلت لاحقاً إلى أبوجا. وقد استمرت هذه المحادثات بدعم وتعاون وثيق من الشركاء الدوليين، ومن بينهم الأمم المتحدة.

٦ - وتوجت هذه الجهود بتوقيع اتفاق السلام لدارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. ورغم حضور جميع الأطراف في الصراع لهذه المحادثات، لم يوقع الاتفاق سوى وفد الحكومة والجناح الذي يتزعمه ميني ميناوي في حركة/جيش تحرير السودان. وفي حين أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٥١ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن تأييده للاتفاق، أسف لعدم قيام الجناح الذي يتزعمه عبد الواحد النور في حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بزعامة خليل ابراهيم، بتوقيع الاتفاق، وحثهما على القيام بذلك بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ وإلا قد ينظر المجلس في اتخاذ تدابير تشمل جزاءات لتطبيقها ضد قيادة المجموعتين وأفرادهما.

٧ - ورغم هذا التمديد والجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع غير الموقعين على توقيع اتفاق السلام لدارفور، لا تزال حركة العدل والمساواة فضلا عن جناح عبد الواحد في حركة/جيش تحرير السودان خارج الاتفاق. وفي ٧ حزيران/يونيه، أصدر قادة هاتين المجموعتين بيانا بالاشتراك مع قائدي حركتين أخريين كرروا فيه تأكيد رفضهم للاتفاق ودعوا الموقعين والجهات الفاعلة الأخرى إلى إعادة النظر في مواقفهم. بيد أن بعض أفراد جناح عبد الواحد في جيش تحرير السودان وأفراد المجموعات المنشقة عن حركة العدل والمساواة وقّعوا في ٨ حزيران/يونيه إعلان التزام أعربوا فيه عن تأييدهم للاتفاق ووافقوا على الالتزام بأحكامه والمشاركة على نحو كامل في تطبيقه.

٨ - وأتى الانتشار الشجاع للقوات التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور ليكمل المبادرات السياسية التي اتخذها الاتحاد. ومع أن القوام الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يبلغ ٦ ١٧١ من الأفراد العسكريين و ١ ٥٦٠ من أفراد الشرطة المدنية، نشر الاتحاد الأفريقي بادئ الأمر ٦٠ مراقبا عسكريا و ٣١٠ من قوات الحماية بغية رصد ومراقبة امتثال الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وبسبب تزايد انعدام الأمن في دارفور، قرر الاتحاد الأفريقي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تعزيز بعثته مما رفع عددها إلى ما مجموعه ٣ ٣٢٠ فردا، بينهم ٢ ٣٤١ من الأفراد العسكريين و ٨١٥ فردا من الشرطة المدنية فضلا عن الموظفين المدنيين المكملين لهم. وتمثلت ولاية هذه البعثة الأكبر حجما في رصد ومراقبة الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار والإسهام في إشاعة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وفي ضوء الحالة الأمنية المشوبة بالحذر واستمرار الاعتداءات على المدنيين، عمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى مواصلة زيادة قوام البعثة حتى بلغت قوامها الحالي المأذون به الذي يضم ٦ ١٧١ فردا عسكريا و ١ ٥٦٠ فردا من الشرطة المدنية.

٩ - وفي أعقاب عمليات تمديد إضافية متعددة مُددت ولاية البعثة فترة إضافية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في الجلسة ٤٦ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في بانجول، في ٢ تموز/يونيه ٢٠٠٦، قال رئيس الاتحاد الأفريقي، دينيس ساسو نغويسو، إن البعثة ستواصل الاضطلاع بمهامها حتى نهاية العام بناء على طلب مني. بيد أنه لا يزال يتعين على المجلس إضفاء طابع رسمي على تعهد رئيس الاتحاد الأفريقي تمديد ولاية البعثة حتى نهاية هذا العام.

١٠ - وفي جلستي مجلس السلام والأمن ٤٥ و ٤٦ المعقودتين في ١٢ كانون الثاني/يناير و ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، أيد المجلس ثم قرر أن يدعم، من حيث المبدأ، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

١١ - وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام لدارفور في ٥ أيار/مايو، قرر مجلس السلام والأمن في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أنه ينبغي، في ضوء توقيع الاتفاق، القيام بخطوات محددة لبدء تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي آخر التطورات، أعاد مجلس السلام والأمن في بيانه المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه تأكيد قراره المؤرخين ١٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن إنهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وتحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وأشار البيان إلى رغبة المجلس في تمديد الولاية فترة إضافية في حال التوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن التحويل إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

الإجراءات المتخذة من قِبَل الأمم المتحدة

١٢ - في الوقت نفسه، بدأت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عملية إنسانية ضخمة في دارفور توسع بشكل مستمر أنشطتها لتلبية احتياجات عدد متزايد من المشردين جراء العنف المروع. ورغم القيود المستمرة على الوصول إلى السكان المعرضين للخطر وشح التمويل، تمكنت العملية الإنسانية في دارفور من القيام بطريقة غير مسبقة بإعانة أكثر من ٢,٥ من ملايين الأشخاص المتضررين من الحرب، واحتواء تهديدات كبيرة مباشرة لأرواحهم عن طريق توفير الطعام والرعاية الصحية والمأوى وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية لهم. ويقوم بهذا العمل الذي غالبا ما يكون بطوليا أكثر من ١٣ ٠٠٠ عامل في المجال الإنساني من أكثر من ٨٠ منظمة غير حكومية ومن جمعيات الصليب الأحمر/الهللال الأحمر و ١٣ وكالة تابعة للأمم المتحدة، وتتولى الأمم المتحدة تنسيقه على نطاق واسع.

١٣ - وإلى جانب اتخاذ مجلس الأمن القرارات ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، أنشأت الأمم المتحدة وجودا كبيرا في مجال حقوق الإنسان في دارفور يرصد حالات إساءة المعاملة في هذا المجال ويتحقق منها، ويتصل بالسلطات المحلية، بما في ذلك الشرطة والمدعون العامون، ويراقب المحاكمات، ويساعد في بذل الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في دارفور.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت حكومة السودان والأمم المتحدة بيانا مشتركا (انظر S/2004/635) في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تعهد فيه الطرفان باتخاذ إجراءات محددة لتحسين الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. وأنشأ البيان المشترك آلية تنفيذ مشتركة رفيعة المستوى، لمتابعة التطورات وتقييمها، وتقديم تقارير عما يحرز من تقدم إلى الطرفين. وينفذ برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ برنامجا رئيسيا يتعلق بسيادة القانون، يقدم تدريباً في مجال حقوق الإنسان ويوفر التمثيل القانوني الرسمي وغير الرسمي لضحايا التعذيب والعنف المرتكب على أساس نوع الجنس، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان وذلك سعياً إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في إحلال سلام واستقرار طويلي الأجل في المنطقة.

١٥ - وتقوم الأمم المتحدة أيضاً، بالإضافة إلى ما تبذله من أنشطة، بتقديم دعم استراتيجي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن طريق خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا فضلاً عن بعض الإجراءات المنفذة في الميدان. وأسهم هذا العمل بشكل مباشر في وضع وتعزيز خطط الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالبعثة. كما يسرت الخلية تقديم المساعدة العملية من الأمم المتحدة إلى عمليات البعثة في الميدان، بما في ذلك إرسال خبراء تقنيين لمساعدة البعثة في مجالات التخطيط واللوجستيات والاتصالات والنقل.

١٦ - وقدمت أيضاً الأمم المتحدة، عن طريق بعثة الأمم المتحدة في السودان وتسهيلات أخرى، دعماً كبيراً للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع عن طريق بذل المساعي الحميدة وتقديم الخبرة الفنية والدعم اللوجستي إلى جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي وإلى المشاركين الذين حضروا المحادثات في أبوجا. وقد جعلت من التوصل إلى هذه التسوية السياسية أولوية شخصية وكذلك أولوية للأمم المتحدة.

١٧ - ووفقاً لبيانات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أتمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جميع الاستعدادات اللازمة لإيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى السودان من أجل تحديد متطلبات تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ووضع خطة لتحويلها إلى عملية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة في دارفور.

١٨ - وطلبت إلى الأخضر الإبراهيمي أن يسافر برفقة هادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى الخرطوم من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ بصفته مبعوثي الخاص لمناقشة هذا التحويل ومناقشة إرسال بعثة التقييم. ومع أن المسؤولين الحكوميين لم يوافقوا على هذا التحويل، فإنهم سمحوا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإجراء تقييم تقني مشترك في الخرطوم ودارفور.

١٩ - وتحت القيادة المشتركة لجان - ماري غيهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وسعيد جينيت مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، نفذت بعثة التقييم التقني برنامج عملها في السودان من ٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى الأفرقة الأربعة المتعددة التخصصات التي جمعت معلومات من جميع أنحاء دارفور، أجرى وكيل الأمين العام

والمفوض مشاورات موسعة مع الرئيس عمر البشير والمسؤولين الحكوميين في الخرطوم، والتقىا بطائفة واسعة من الجهات المعنية في دارفور وسافرا أيضا إلى تشاد للقاء الرئيس إدريس ديبي.

٢٠ - وتبين لبعثة التقييم أن لدى سكان السودان آراء متباينة بشكل عميق بشأن أداء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وضرورة إنشاء عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. وأيد المسؤولون الحكوميون قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلا أنهم تساءلوا عن ضرورة تحويلها من عملية تابعة للاتحاد الأفريقي إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، مستندين في ذلك إلى تقييمهم بأن الحالة آخذة في التحسن. ومن ناحية أخرى أعرب ممثلون لمخيمات المشردين داخليا ومجموعات المجتمع المدني وبعض الأحزاب السياسية عن مآخذ جديدة على فعالية الحماية التي توفرها البعثة وطلبوا تحويلها بأسرع ما يمكن إلى عملية للأمم المتحدة. وكرر رئيس تشاد هذا الموقف. لكن في الوقت نفسه وافق الجميع على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة لأنشطتها الإنسانية والمتعلقة بالإنعاش في دارفور. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، قدمت هذه الاستنتاجات وغيرها إلى الرئيس عمر البشير، الذي أكد من جديد، بعبارات قوية، عدم موافقته هو وحكومته على إمكانية تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

٢١ - وقد وُضعت الاستنتاجات والتوصيات الأولية التي تمخض عنها التقييم المشترك والتي تشكل الأساس الذي أُعد بناء عليه هذا التقرير، على أساس أن اتفاق السلام لدارفور يوفر إطارا لأي مقترحات لتعزيز البعثة ويضع خطة التحويل إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

ثالثا - اتفاق السلام لدارفور

ألف - العناصر الرئيسية للاتفاق

٢٢ - يتكون اتفاق السلام لدارفور من أربعة فصول موضوعية تتعلق بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، واتفاق لوقف إطلاق النار الشامل وترتيبات أمنية، والحوار والتشاور بين الدarfوريين. وتتوخى الوثيقة أن تقوم البعثة، إلى جانب الأطراف، بتنفيذ الاتفاق مستفيدة في ذلك من بعض المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

تقاسم السلطة

٢٣ - في مجال تقاسم السلطة، وافق الأطراف على نظام اتحادي للحكم يقضي بإنشاء سلطة إقليمية مؤقتة لدارفور ذات صلاحيات تشمل ولايات دارفور الثلاث. ووافقوا أيضا

على إجراء استفتاء في موعد أقصاه تموز/يوليه ٢٠١٠ لتحديد وضع دارفور في المستقبل، أي ما إذا كان يتعين إنشاء إقليم دارفور أو الإبقاء على ولاياتها الثلاث. وستعاد الحدود الشمالية لدارفور إلى ما كانت عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، ويقوم فريق تقني مخصص بإجراء عملية تعيين الحدود. ويحدد الاتفاق أيضا وظائف على مستويات مختلفة للحكومة ستوزع على مرشحي الحركات. فقد وافقت الأطراف مثلا على استحداث وظيفة كبير مساعدي الرئيس، التي سيحتل شاغلها المرتبة الرابعة في هيئة الرئاسة ويشغل أيضا منصب رئيس السلطة الإقليمية المؤقت لدارفور، يكون المرشح لها من الحركات. ويخصص الاتفاق للحركات ١٢ مقعدا من ٣٦٠ مقعدا في الجمعية الوطنية، و ٢١ مقعدا من ٧٣ مقعدا في المجالس التشريعية لولايات دارفور الثلاث، فضلا عن منصب الحاكم في إحدى ولايات دارفور ووظيفتي نائب حاكم (في ولايتي دارفور الأخريين). ويدعو الاتفاق أيضا إلى اتخاذ تدابير لمعالجة تمثيل الدارفوريين في الخدمة المدنية الوطنية والقوات المسلحة والشرطة.

تقاسم الثروة

٢٤ - في ما يتعلق بتقاسم الثروة، أُنقِصَ على أن تبتّ مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد الضريبية والمالية المنشأة بموجب الاتفاق في صيغة لتحويل الأموال من الخرطوم إلى ولايات دارفور. ووافقت الأطراف أيضا على إنشاء صندوق التعمير والتنمية في دارفور الذي سترصد له الحكومة مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ وما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، كما تعهدت الحكومة بتوفير مبلغ أولي قدره ٣٠ مليون دولار لصندوق التعويضات من أجل تسوية مطالبات المتضررين جراء الصراع.

٢٥ - وينص الاتفاق على تشكيل بعثة التقييم المشتركة التي تتولى تحديد احتياجات الإنعاش الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في فترة ما بعد الصراع، وذلك في إطار التحضير لمؤتمر المانحين المقرر عقده في غضون ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق. واتفقت الأطراف أيضا على إنشاء ثلاث لجان لأراضي الدولة لمعالجة القضايا المتصلة بإدارة استخدام الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية، ولجنة الإنعاش والتوطين في دارفور لتلبية احتياجات المشردين والمتضررين جراء الحرب، بما في ذلك عودتهم إلى ديارهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية

٢٦ - في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، اتفقت الأطراف على تعزيز آليات مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق. وتضمن الاتفاق تدابير تفصيلية تتعلق بزيادة الأمن للمشردين داخليا

ولطرق الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك من خلال إنشاء مناطق مجردة من السلاح حول مخيمات المشردين داخليا، ومناطق عازلة لفصل القوات على أرض الواقع.

٢٧ - ووافقت الأطراف على أن تقدم الحكومة وتطبق خطة لتحييد ونزع سلاح الجنجويد والمليشيات المسلحة على أن تتلقى الحركات دعما غير عسكري في مناطق تجميعها. وفي ما يتعلق بالتسريح ونزع السلاح والإدماج، سيجري إدماج بعض الأفراد العسكريين التابعين للحركات في أجهزة الأمن السودانية في حين يُقدّم لآخرين منهم دعم اجتماعي واقتصادي لمساعدتهم في العودة إلى الحياة المدنية. وأنشأ الاتفاق لجنة تنفيذ ترتيبات الأمن في دارفور لتنسيق تطبيق جميع البنود الأمنية الواردة فيه.

الحوار والتشاور بين الدرافوريين

٢٨ - واتفقت الأطراف أخيرا، على إجراء الحوار والتشاور بين الدرافوريين، الذي من المقرر عقده بقيادة الاتحاد الأفريقي وبالتعاون مع شركاء دوليين. وسيهدف هذا الحوار والتشاور إلى تعزيز المصالحة وتوسيع المشاركة في عملية السلام لدارفور. وأُتفق على أن يرأس الاتحاد الأفريقي لجنة تحضيرية تضم أعضاء يمثلون الحكومة والحركات ومنظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وعُهد إلى هذه اللجنة إعداد جدول أعمال الحوار والتشاور وتحديد ما يتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ مشترك، وتحديد مكان إجرائه وسبل تمويله. ويوفر هذا الحوار والتشاور أفضل فرصة لمعالجة القضايا في منتدى شفاف ومنصف، ويشكل أداة بالغة الأهمية لتوسيع عملية السلام والترويج لها.

باء - الآثار المترتبة على اتخاذ إجراءات فورية

٢٩ - خلال الفترة الانتقالية، تتطلب بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تعزيزا فوريا لتمكينها من رصد وتعزيز الاتفاق وإخضاع الأطراف للمحاسبة على ما تعهدت به. وأنشأت البنود الأمنية في الاتفاق مجموعة كبيرة من المهام الضخمة الجديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي، منها إنشاء وتسيير دوريات في المناطق المجردة من السلاح حول مخيمات المشردين داخليا؛ وإنشاء وتسيير دوريات في المناطق العازلة؛ وتسيير دوريات على طرق الإمدادات الإنسانية وطرق ترحال البدو؛ ووضع إجراءات سريعة للتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار؛ والانتشار داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق الخاضعة لسيطرة السلطات المدنية؛ ورصد الأمن داخل مخيمات المشردين داخليا؛ وحماية النساء والأطفال؛ وكذلك تدريب شرطة المجتمعات المحلية وبناء قدراتها.

٣٠ - والاتحاد الأفريقي مدعو أيضا إلى الاضطلاع بدور محوري في إقامة الحوار والتشاور بين الدارفوريين من خلال ترؤسه اللجنة التحضيرية والتزامه بتحديد المشتركين فيه ومكان انعقاده وتمويله. وبغية الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في اتفاق السلام لدارفور، أنشأ الاتحاد الأفريقي فريق تنفيذ اتفاق السلام لدارفور، إلا لأنه لا يزال يفتقر إلى التمويل كافي.

٣١ - وفي نفس الوقت، يدعو الاتفاق الأمم المتحدة إلى أن تشارك في اللجنة التحضيرية لإجراء الحوار والتشاور بين الدارفوريين، وأن تقوم بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي بإنشاء أمانة لها وأن تقدم للحوار دعما لوجستيا.

٣٢ - ويدعو أيضا اتفاق السلام لدارفور الأمم المتحدة إلى أن تتولى، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي، رئاسة بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات الإنعاش والتنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في ولايات دارفور الثلاث. ويطالب الاتفاق بمشاركة الأمم المتحدة في لجنة الإنعاش والتوطين في دارفور لكي تقوم بصفة خاصة بمواجهة الاحتياجات الخاصة للمشردين.

٣٣ - ويدعو الاتفاق كذلك الأمم المتحدة إلى المشاركة في لجنة وقف إطلاق النار، وفي الوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية، ولجنة التنسيق اللوجستي، التي ستتولى الإشراف على تقديم الدعم اللوجستي غير العسكري إلى الحركات وتنسيقه.

٣٤ - وبغية الوفاء بهذه الالتزامات، وكذلك دعم الاتحاد الأفريقي خلال هذه الفترة الحرجة، شكلت منظومة الأمم المتحدة في السودان فريقا موازيا للعمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي. غير أن فريق الأمم المتحدة تنقصه أيضا الموارد للاضطلاع بالأدوار التي عهد بها إليه اتفاق السلام، ولتقديم المساعدة المستمرة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

رابعاً - المخاطر والتحديات، بما في ذلك الاعتبارات الإقليمية

٣٥ - يؤدي تشكيل تحالفات جديدة بين مختلف الفصائل والحكومة تتعلق باتفاق السلام لدارفور إلى تعقيد شديد للوضع الأمني المعقد بالفعل على أرض الواقع. وزعمت جبهة الخلاص الوطني، وهي تحالف جديد لمتبردي دارفور الذين يعارضون اتفاق السلام، أنها قادت هجوماً على مواقع حكومة السودان في شمال كردفان في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما وسع نطاق الصراع إلى ما بعد الحدود الشرقية لدارفور. وهناك أيضاً دلائل على أن جناح ميني ميناوي في حركة/جيش تحرير السودان، يقوم بدعم من القوات المسلحة السودانية، بعمليات عسكرية كبرى ضد غير الموقعين على اتفاق السلام في دارفور وفي

القرى في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مما أسفر عن المزيد من عمليات التزوح الجماعي والمعاناة.

٣٦ - وهناك اعتقاد متنامي بين غير الموقعين على اتفاق السلام بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ليست في وضع، لأسباب مختلفة، يمكنها من تنفيذ هذا الاتفاق. ويعتقد بعض أعضاء المجموعة ١٩، وهي مجموعة متمردة لا تؤيد الاتفاق، أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قد لا تقاوم العمليات العسكرية للقوات المسلحة السودانية وجناح ميني ميناوي التابع لحركة/جيش تحرير السودان، بل وهددوا بمهاجمة بعثة الاتحاد الأفريقي، وقد يصبح اتفاق السلام بهذا المعنى خط الصدع في دارفور. وينبغي بذل كل جهد ممكن لعكس هذا الاتجاه عن طريق تشجيع الأطراف غير الموقعة بقوة على التوقيع، وإخضاع جميع المتسببين في العنف للمساءلة دون استثناء، والدخول في حوار مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية استعدادا لإجراء الحوار والتشاور بين الدارفوريين.

٣٧ - ويواجه تنفيذ الاتفاق عددا من التحديات الخطيرة الأخرى. وسيكون من المطلوب أن تبذل الأطراف وشركاؤها الدوليون جهدا كبيرا لإقامة شبكة مركبة وطموحة من الآليات التي دعا إليها الاتفاق، بما في ذلك في المجال الأمني، وسيتعين بصفة خاصة، تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على وجه السرعة لتمكينها من الاضطلاع بالدور المتوخى لها في اتفاق السلام. وسيتطلب أيضا الوفاء بالمواعيد المحددة في الاتفاق، والتي انقضى أجل العديد منها بالفعل، التزاما تاما وعملا فعالا من قبل الأطراف. وستحتاج الأطراف إلى دعم هائل من المجتمع الدولي. والفرصة التي يتيحها اتفاق السلام قد تكون ضئيلة، ويمكن أن تضيق إذا لم يبذل المزيد من الجهد لتنفيذه بفعالية.

٣٨ - وفي الوقت الذي تجري فيه محاولات للتصدي لهذه التحديات السياسية والأمنية، سيظل ملايين من المدنيين المتأثرين بالحرب في دارفور في احتياج إلى مساعدة إنسانية تعينهم على البقاء على قيد الحياة وذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٧ على الأقل. ومن غير المرجح حدوث عمليات مستدامة للعودة واستئناف المعيشة حتى تتحسن الأحوال الأمنية في دارفور.

٣٩ - ويتعين أيضا إيلاء الاهتمام التام للتوترات في منطقة الحدود مع تشاد، وفي المنطقة بصفة عامة. ويواجه حل الصراع في دارفور تهديدا شديدا بسبب التواجد الذي يكاد أن يكون علنيا للمتمردين التشاديين في دارفور، وحركة عبور المقاتلين والأسلحة للحدود، والوتيرة البطيئة لتنفيذ اتفاق طرابلس لتسوية الخلاف بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان، المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر S/2006/103).

خامسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٤٠ - من الواضح أن ضمان حماية المدنيين واحترام حقوقهم والتنفيذ الناجح لاتفاق السلام لدارفور يمثل تحديا هائلا في هذه البيئة، مما يتطلب بذل جهد منسق وهائل ومتعدد الأوجه بمشاركة المجتمع الدولي بأسره. وينبغي أن يتضمن أكثر مجالات العمل المباشرة والعاجلة لتحقيق هذه الأهداف تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لضمان توافر كافة الإمكانيات والموارد اللازمة لحماية المدنيين والمشردين داخليا، وتهيئة بيئة تمكن السكان من بدء العودة إلى ديارهم وتعظيم إمكانية النجاح المبكر لتنفيذ اتفاق السلام.

٤١ - وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والشركاء لتحسين البعثة، لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تواجه مصاعب هائلة في الاضطلاع بعملية حفظ السلام. وفضلا عن إعاقة الأطراف لأنشطتها، بما في ذلك عن طريق فرض الحكومة لحظر تحول معوق ولقيود أخرى والعداء الفعلي من جانب بعض الجماعات المتمردة، تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي تحديات كبرى، من بينها عدم كفاية القدرات في مجال النقل والاتصالات والإعلام، وكذلك مصاعب القيادة والتحكم وعدم توافر التمويل الثابت الذي يمكن التنبؤ به.

٤٢ - ولمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على أن تواجه بعض هذه التحديات، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم دعما مباشرا وملموسا إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في عدد من المجالات ذات الأولوية، التي جرى تحديدها والموافقة عليها أثناء بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتشمل هذه المجالات: القيادة والتحكم؛ والاتصالات؛ وتعزيز النقل؛ والهندسة؛ والتدريب؛ ومواقع ومصادر المياه؛ وإدارة الموارد والشؤون الإدارية؛ والإعلام. ويمكن تنفيذ بعض عناصر هذه المجموعة الداعمة في الأجل القصير. وستحتاج العناصر الأخرى، الأكثر طموحا إلى موارد إضافية كبيرة لتنفيذها وصدور إذن من مجلس الأمن والجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، يتعين وضع جميع جوانب الاقتراح في صيغة نهائية وتنفيذه بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وبالتنسيق التام مع الشركاء في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٤٣ - ويمكن للمساعدة القصيرة الأجل أن تركز، بالتنسيق مع المساهمات المقدمة من الشركاء الثنائيين، على الإنشاء والتطوير الجاريين للعناصر المتكاملة للقيادة والتحكم، والتي ستتيح لبعثة الاتحاد الأفريقي زيادة فعالية وتنسيق عملياتها، وتنظيم وتخطيط المعلومات، وتكامل البعثة ودعمها اللوجستي. ويمكن تحقيق هذا عن طريق تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي، بالاعتماد على بعثة الأمم المتحدة في السودان، بدعم من الموظفين المدنيين والعسكريين

للمضي قدما في إنشاء مركز للعمليات المشتركة المتكاملة تكاملا تاما ومركز للتحليل المشترك للبعثة، ومركز مشترك للوجستيات، ومركز للعمليات الجوية.

٤٤ - ويمكن أيضا تقديم المساعدة من خلال توفير الدعم وضباط الأركان لأمانة لجنة وقف إطلاق النار. ويمكن أيضا توفير مستشارين في مجالات الميزنة وإدارة الشؤون الإدارية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتقديم مساعدة عملية في هذه المجالات.

٤٥ - ويمكن أيضا، عن طريق بعثة الأمم المتحدة في السودان، نشر أخصائيين في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لحشد الأصول القائمة للاتصالات من أجل توفير شبكة اتصالات أكثر فعالية.

٤٦ - ويمكن أيضا تقديم دعم في غاية الأهمية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الأجل القصير في مجال الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بالنشر والترويج لإجراء الحوار والتشاور بين الدارفوريين.

٤٧ - وفي حين يمكن اتخاذ معظم الإجراءات الوارد وصفها أعلاه بسرعة نسبية وبدون أن تترتب عليها آثار كبيرة في الموارد، يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع أيضا بسلسلة من الأنشطة الكثيفة في الموارد وذات الأثر الكبير، يرد وصفها أدناه، ويمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير وأكثر استدامة على عملية الاتحاد الأفريقي في دارفور.

٤٨ - ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم في مجال الاتصالات بتوسيع شبكة بعثة الاتحاد الأفريقي القائمة، مما يزيد من قدرة البعثة في مجال الاتصالات المتنقلة عن طريق تركيب أجهزة لاسلكية ذات تردد عال وتردد عال جدا، وتقديم ٢٠٠ جهاز لاسلكي إضافي محمول لتعزيز الاتصالات اليومية داخل المقر الإقليمي، وتركيب مقسم هاتفي كبير في مقر البعثة في الفاشر، وتركيب شبكة لاسلكية محلية في كل مقر إقليمي، وتيسير بريد الشبكة المحلية، بما في ذلك تمكين موظفين مختارين في المقر الرئيسي والمقر الإقليمي والمحطات الخارجية المزودة بالإنترنت من الوصول إلى البريد الإلكتروني على الإنترنت.

٤٩ - وهناك خطوة هامة أخرى تتمثل في إجراء عملية مسح للمياه في دارفور، بما في ذلك عملية مسح هيدرولي، والتعاقد المبدئي لحفر آبار. وستكون هذه بمثابة خطوة رئيسية في معالجة أخطر مسألة قائمة بذاتها في مسائل الدعم.

٥٠ - ويمكن أيضا تقديم الدعم الهندسي والدعم اللوجستي المتخصص لبعثة الاتحاد الأفريقي. ويمكن أن يؤدي العمل من أجل تعزيز معايير وأنظمة الأمم المتحدة إلى تدعيم توسيع وتعزيز البنية الأساسية لبعثة الاتحاد الأفريقي وعملياتها، وتقديم الدعم لإنشاء ثلاثة

مقار قطاعية وإنشاء المواقع المتوخاة من أجل ١٨ سرية جديدة، وكذلك إنشاء مطار ومهبط للطائرات العمودية.

٥١ - ويمكن أيضا إعداد مجموعة شاملة للنقل البري، تعزز بصورة ملموسة قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة السريعة. وستشمل هذه المجموعة عددا كبيرا من ناقلات الأفراد المدرعة ومركبات ثقيلة متعددة الأغراض وسيارات إسعاف ومركبات إنقاذ، علاوة على الهياكل الإدارية ذات الصلة وقدرات الدعم.

٥٢ - ويمكن أيضا تقديم دعم كبير لتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على الردع والإنذار المبكر وإسقاط القوات عن طريق جلب أصول جوية إضافية، يمكن أن يتولى إدارتها مركز العمليات الجوية المشار إليه أعلاه، مع التركيز على زيادة ساعات الطيران التكتيكي. ومن شأن الاستخدام الفعال للعناصر الحيوية المعززة لفاعلية القوات المكرسة للإسقاط التكتيكي للجنود أن يوفر قاعدة لقدرة يعول عليها وفعالة للتدخل السريع. فضلا عن ذلك، يمكن للطائرات الصغيرة ذات الأجنحة الثابتة توفير قدرة للمراقبة من أجل القوات.

٥٣ - ويمكن، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وشركاء البعثة، توفير مجموعة مواد تدريبية معززة قبل نشر القوات وفقا لمعايير الأمم المتحدة، تتيح للقوات الجديدة الاستعداد لولاية موسعة لبعثة الاتحاد الأفريقي بينما تيسر أيضا تحويلها المحتمل إلى عملية للأمم المتحدة في المستقبل، وذلك رهنا بإجراء مزيد من المشاورات، التي يلزم إجراؤها. ويمكن أيضا تقديم مجموعة برامج تعريفية وتدريبية تكميلية في الموقع تشمل التدريب على نزع السلاح والتسريح والإدماج، وتقديم تدريب للأفراد الملحقين بالمقر الجديد للبعثة المشتركة المتقدمة.

٥٤ - وفيما يتعلق تحديدا بإنشاء شرطة مدنية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، يمكن للأمم المتحدة أن تقدم أيضا مساعدة مباشرة وقيمة في الأجل القصير عن طريق إرسال أفرقة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمساعدة على الاختيار إلى البلدان المساهمة بقوات الشرطة، وكذلك تقديم التوجيه والتدريب في الميدان.

٥٥ - ويمكن أيضا تقديم مساعدة إعلامية أوسع لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي لتدعيم وتعزيز التأييد للاتفاق، وكذلك المساعدة في خلق التأييد والتفهم للحوار والتشاور بين الدارفوريين. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل أنشطة يمكن أن تعزز اتفاق السلام لدارفور، بما في ذلك عقد جولة مبدئية لحلقات العمل الإقليمية في دارفور لموظفي الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الذين يتفاعلون مع المجتمع المدني في دارفور، بغية تزويد هؤلاء الموظفين بالمعارف والمواد التي ستمكنهم من أن يروجوا بفعالية لفوائد اتفاق السلام بين ممثلي المجتمع المدني

الذين يلتقون بهم. ويمكن أن تشتمل الأنشطة الأخرى توفير بعض القدرات المتخصصة في الشؤون المدنية للتفاعل مع السكان، من أخصائيين في مجال الإعلام ومستشارين إضافيين لحقوق الإنسان وأخصائيين في المسائل الجنسانية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيرهم.

٥٦ - وينبغي إنشاء آلية لتنسيق أنشطة الترويج الأخرى لاتفاق السلام لدارفور التي يضطلع بها شركاء دوليون بغية تلافي الازدواجية وتعزيز الرسائل الموجهة في هذا الصدد.

٥٧ - وعلاوة على الإجراءات المتخذة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، سيكون في غاية الأهمية أيضا بالنسبة للأمم المتحدة الاضطلاع بدور نشط وفعال لدعم تنفيذ اتفاق السلام. وسيطلب هذا تزويد بعثة الأمم المتحدة في السودان بقدرات جديدة، تكرر، كمسألة مبدئية، لمساعدة الاتحاد الأفريقي في تنسيق ورصد تنفيذ اتفاق السلام لدارفور؛ والإعداد لإجراء الحوار والتشاور بين الدارفوريين وعقده وتزويده بالموظفين؛ والتدريب وتقديم الدعم لقدرات الأطراف بغية تمكينها من إنشاء مؤسسات عديدة وتوفير الموظفين اللازمين لذلك؛ وهو ما يشكل جوهر الاتفاق. وفي الوقت ذاته ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يبدأ، دون تأخير، في إجراء مناقشات بشأن مختلف جوانب تنفيذ الدعم المقترح، بما في ذلك ما يتعلق بمفهوم العمليات الجديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٥٨ - وستصدي التدابير المقترحة في خطة الدعم هذه بصورة مباشرة للعديد من التحديات الرئيسية التي تواجه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وسيطلب تنفيذ هذا الاقتراح اتخاذ إجراء غير مسبوق من جانب الأمم المتحدة وصدور إذن واضح من مجلس الأمن وإجراء متابعة من قبل الجمعية العامة وتأييد تام من جانب الدول الأعضاء.

٥٩ - وبغية التقدم بمقترحات عاجلة وتنطوي على استخدام موارد أكثر كثافة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ينبغي إنشاء مكتب متعدد التخصصات تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان في الفاشر، ودعمه بمكاتب ميدانية موسعة ومعززة تابعة للبعثة في دارفور. وفضلا عن التركيز على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، سيكون هذا المكتب الإقليمي مسؤولا أيضا عن تنفيذ المسؤوليات القائمة لبعثة الأمم المتحدة في السودان فيما يتعلق بأي تخطيط مستقبلي لأنشطة الأمم المتحدة في المنطقة. وسيكرس بالكامل جزء كبير من الموظفين الإضافيين الموزعين على هذه المكاتب لدعم عملية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى أن يتم تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، وستتولى الأمم المتحدة بالكامل إدارة شؤون موظفي الدعم المدنيين والعسكريين الذين سيخضعون للمساءلة أمامها.

٦٠ - وفي حين يتابع المجتمع الدولي جميع السبل المتاحة لتحسين الحالة الأمنية في الميدان عن طريق تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتنفيذ اتفاق السلام لدارفور، فإن من الجوهري أيضا أن تستمر العملية الإنسانية الضخمة الجارية بالمستويات المطلوبة، بهدف إقامة أود الملايين في دارفور في الأجلين القصير والمتوسط. وسيطلب هذا دعما هائلا مستمرا من المجتمع الدولي لكفالة توفير تمويل كافٍ للعمليات الإنسانية. ومع تصاعد انعدام الأمن وزيادة الاستهداف المباشر للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، فإن الدعم الدولي سيكون مطلوبا أيضا للحصول على التعاون الكامل من الأطراف لضمان تمكن أفراد المساعدة الإنسانية من الوصول بشكل كامل وبدون عوائق إلى المحتاجين للمساعدة.

سادسا - عملية الأمم المتحدة المقترحة لدعم السلام في دارفور

ألف - الولاية

٦١ - أود أن أوصي، وفقا للمتوخى في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وrehنا بموافقة حكومة السودان وبالاتفاق مع الأطراف الأخرى في اتفاق السلام لدارفور، بتوسيع بعثة الأمم المتحدة الموحدة في السودان لتشمل منطقة دارفور، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وستكون حماية المدنيين هي الأولوية الملزمة للبعثة التي ستعمل في تعاون وثيق مع حكومة الوحدة الوطنية والأطراف الفاعلة الأخرى الرئيسية لتحقيق هذا الغرض.

٦٢ - وستعزز البعثة وتدعم جهود الأطراف الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام لدارفور، في إطار الهدف الأسمى المتمثل في مساعدة السودانيين على تحقيق السلام والتنمية في البلد بأكمله. والمهام الرئيسية للبعثة، التي يعتبر الكثير منها مكملًا للمهام الحالية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، الموجهة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، والمحددة من قبل في قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) ستشمل المحاور الرئيسية التالية:

دعم عملية السلام وبذل المساعي الحميدة

- توفير الدعم لتنفيذ اتفاق السلام لدارفور، وبخاصة التعاون مع جهود الاتحاد الأفريقي ودعمها في هذا الصدد.
- المشاركة في الهيئات الرئيسية التي تُنشأ بموجب اتفاق السلام لدارفور ودعم هذه الهيئات، بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، فيما يتعلق بتنفيذ ولايات تلك الهيئات، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لها.

- تيسير الإعداد لعملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين وإدارة هذه العملية، وبذل المساعي الحميدة، وتقديم المساعدة إلى الأطراف في اتفاق السلام لدارفور في جهودها الرامية إلى كفالة أن تصبح عملية السلام شاملة للجميع.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات مصالحة ومبادرات بشأن منطقة دارفور، في تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي وأطراف اتفاق السلام لدارفور والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى.
- المساعدة على تعزيز وجود فهم دقيق لعملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، من خلال تنظيم حملة إعلامية فعالة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.
- مساعدة أطراف اتفاق السلام لدارفور، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام لدارفور، وإجرائها.

سيادة القانون والحكم وحقوق الإنسان

- تقديم المساعدة إلى جميع الأطراف المعنية وسلطات الحكومات المحلية، وبخاصة في جهودها الرامية إلى تحويل الموارد بصورة منصفة من الحكومة الوطنية إلى الولايات، وتنفيذ خطط واتفاقات التعمير المتعلقة باستخدام الأراضي والتعويضات.
- العمل مع الشرطة الوطنية، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، على إصلاح وإعادة هيكلة وتنمية مؤسسات وتدريب وبناء قدرات قوات الشرطة وضباط اتصال شرطة الحركات، وشرطة المجتمعات المحلية، ورصد أداؤها من خلال عمليات التوجيه والمشاركة في نفس المواقع وتسيير الدوريات المشتركة.
- مساعدة جميع الأطراف المعنية، بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، على الاستفادة من القدرات الكاملة للمرأة من أجل المشاركة في عملية السلام، بما في ذلك من خلال التمثيل السياسي والتمكين الاقتصادي والحماية ضد العنف المرتكب على أساس نوع الجنس.
- مساعدة جميع الأطراف المعنية على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال توفير الدعم من أجل تعزيز وجود جهاز قضائي مستقل ونظام تأديبي فعال، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها، ومع المنظمات غير الحكومية.

- كفالة وجود عدد كاف من العاملين في مجال احترام حقوق الإنسان ومن القدرات والمهارات في هذا المجال في دارفور، للمساهمة في الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك من خلال القيام برصد حقوق الإنسان في دارفور؛ وتعزيز القدرات الوطنية من أجل كفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور، وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات الضعيفة، ومن بينها المشردون داخليا واللاجئون العائدون والنساء والأطفال، والعمل على تحقيق ذلك في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية.

المساعدة الإنسانية والإنعاش والإدماج

- دعم وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية.
- تنسيق الجهود الدولية فيما يتعلق بحماية المدنيين، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات الضعيفة، ومن بينها المشردون داخليا واللاجئون العائدون والنساء والأطفال.
- مساعدة جميع الأطراف المعنية على حشد الموارد وتنفيذ الخطط المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين.
- المساعدة على تنفيذ خطط حشد الموارد من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمشردين في مجتمعاتهم المحلية السابقة ومجالات كسب رزقهم.
- دعم تأسيس آليات مالية لحشد المساعدة الدولية وإدارتها من أجل الإنعاش وتوفير الاحتياجات الإنمائية، التي حددها بعثة التقييم المشتركة.

الأمن والحماية المادية

- الاضطلاع بجميع المسؤوليات المنوطة ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بموجب الفصل المتعلق بالترتيبات الأمنية في اتفاق السلام لدارفور، والتي تصبح واجبة التنفيذ منذ لحظة انتقال السلطة من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.
- المساعدة في رصد تنفيذ أحكام اتفاق السلام لدارفور المتعلقة بإعادة الانتشار وفك الاشتباك والتحقق من تنفيذها، بما في ذلك من خلال العمل الفعال لتوفير الأمن وتسيير الدوريات في المناطق المتروعة السلاح والعازلة، ومن خلال نشر قوات الشرطة، بما في ذلك وحدات الشرطة المشكلة، في المناطق التي يتركز فيها المشردون داخليا، وعلى امتداد طرق الترحال، وفي النقاط الحيوية الأخرى.

- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين المعرضين لخطر مباشر، في حدود الإمكانيات المتاحة لوجود الأمم المتحدة، وردع المخربين المحتملين من خلال اتخاذ إجراءات قوية، وتشمل الإجراءات الوقائية.
- المساعدة على تأسيس برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، الذي دعا إلى إنشائه اتفاق السلام لدارفور، والمشاركة بفعالية في عمليات نزع السلاح، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية.
- كفالة الأمن وحرية التحرك لموظفي الأمم المتحدة وتيسير تنفيذ عمليات شركائها في هذا الصدد.

باء - هيكل البعثة

٦٣ - يقوم عدد من عناصر بعثة الأمم المتحدة في السودان فعليا في الوقت الحاضر بتنفيذ أنشطة في دارفور، بموجب أحكام القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وتشمل هذه الأنشطة حقوق الإنسان وتوفير الحماية وسيادة القانون والشؤون المدنية وأعمال الاتصال في مجال المساعدات الإنسانية ودعم البعثة، وذلك بالإضافة إلى المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام. ويوجد أيضا عدد من ضباط الاتصال العسكريين والتابعين للشرطة، الذين يعملون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وسيتوسع وجود الأمم المتحدة بشكل كبير في إطار العملية المقترحة الأكبر حجما بكثير والمتعددة الأبعاد.

٦٤ - ويستدعي توسع البعثة بشكل كبير في دارفور تعزيز متناسب للقدرات الإدارية للبعثة. وبينما سيواصل الممثل الخاص للأمين العام القيام بأعباء رئاسة البعثة بصفة عامة، فإن اتساع نطاق المسؤوليات الملقاة حاليا على عاتق البعثة سيحتتم تطبيق اللامركزية، بنقل إدارة أنشطة وعمليات البعثة إلى دارفور. وفي ضوء أهمية المحافظة على الاتصالات السياسية الرفيعة المستوى في المنطقة، واحتمال استمرار انعدام الأمن في دارفور، الذي يستدعي اتخاذ إجراءات تنفيذية على مستوى رفيع في حالات يمثل فيها الوقت عاملا حاسما، سيحتتم الأمر وجود إدارة عليا متفرغة في دارفور.

٦٥ - وتبعا لذلك، ستعهد مسؤولية إدارة البعثة في دارفور إلى نائب أول للممثل الخاص للأمين العام في دارفور. وسيكون مقر هذا المسؤول، الذي يدعمه فريق من كبار الموظفين، في مدينة الفاشر، وسيقدم تقاريره عن طريق الممثل الخاص للأمين العام بشأن جميع المسائل السياسية الرئيسية. وسيعني توحيد القيادة والتحكم أن عناصر عملية الأمم المتحدة المقترحة

ستقدم تقاريرها من خلال هذا النائب للممثل الخاص، مع المداومة على إطلاع وحداتها المعنية في الخرطوم على التطورات الرئيسية. وستحدد تفاصيل العلاقة التي تربط الإدارة العليا في دارفور مع بقية عناصر البعثة، من أجل الوصول بفعالية التكلفة والأثر الإيجابي العام لوجود الأمم المتحدة في دارفور إلى حدودهما القصوى. وسيتلقى نائب الممثل الخاص المذكور الدعم من قائد إقليمي معني بدارفور، ومن نائب مفوض الشرطة في دارفور، اللذين سيعملان أيضا من مقر بعثة دارفور بمدينة الفاشر. وبينما سيخضع القائد الإقليمي في دارفور ونائب مفوض الشرطة في دارفور للقيادة التنفيذية لنائب الممثل الخاص، فإنهما سيكونان أيضا تحت التحكم التنفيذي العام لقائد قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان ومفوض شرطتها على التوالي.

٦٦ - وستصرف أيضا الشؤون الإدارية لأنشطة البعثة في دارفور بطريقة لامركزية بقدر الإمكان، حسب بارامترات قواعد وأنظمة الأمم المتحدة. وسيشكل هذا خطوة هامة تجاه التغلب على العوائق الكبيرة التي تعترض نشر الدعم الإداري وتيسير توفيره على وجه السرعة في المنطقة.

٦٧ - وستؤدي البعثة دورا تنسيقيا قويا، مع جميع عناصر البعثة المختلفة التي في موقع واحد قدر الإمكان. ولتحقيق هذا الغرض، سيجري إنشاء آلية محددة المعالم للاتصال والتنسيق بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة الموسعة وبين أوساط العمل الإنساني الموجودة من قبل. ولأغراض تيسير التبادل السريع للمعلومات والاستجابة للأزمات في الوقت المناسب وتعزيز فهم ولايات وهياكل بعضها البعض، ستقوم الأمم المتحدة بنشر ضباط عسكريين للاتصال المدني العسكري وضباط اتصال الشرطة المدنية وموظفين مدنيين للتنسيق المدني العسكري في كل قطاع من القطاعات. وبينما سيحتفظ ضباط الاتصال المدني العسكري وضباط اتصال الشرطة المدنية بالتسلسل القيادي الخاص بهم، فإن موظفي التنسيق المدني العسكري سيشكلون جزءا من وحدة الاتصال المعنية بالشؤون الإنسانية والإنعاش، ضمن محور النائب الأول للممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وسينشأ عنصر اتصال بين العناصر المدنية والعسكرية والشرطة في المقر الإقليمي وفي كل مكتب من مكاتب القطاعات التي ستشغلها هذه العناصر بصفة مشتركة، وسيجري اتباع نهج متكامل إزاء مهمة الاتصال.

جيم - العناصر

١ - دعم عملية السلام والشؤون المدنية

٦٨ - ستستفيد بعثة الأمم المتحدة في السودان، كأولوية فورية وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي من المعارف المتجمعة لدى مختلف الفئات الاجتماعية في دارفور، من أجل كسب الدعم لعملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين، والحث على المشاركة الواسعة فيها. وسيشمل هذا عملية موجهة لبناء القدرات وتوفير الدعم للفئات الاجتماعية الرئيسية التي ستشارك في عملية الحوار. وستجري الاستفادة في هذه الأنشطة من المبادرات السابقة في مجال الشؤون المدنية، بما في ذلك حلقات العمل والاجتماعات التي تعقد دعماً لاتفاق السلام لدارفور وللحوار والتشاور بين الدارفوريين.

٦٩ - وبينما تعمل البعثة على تنفيذ تدابير بناء الثقة والبرامج التي تستنفر الآليات التقليدية لحل الصراعات، ستقوم أيضاً بتوسيع الاتصالات مع الأطراف المعنية، مع التركيز على الفئات الاجتماعية الناشئة والأقليات، بما في ذلك النساء والشباب وممثلو المشردين داخليا. يضاف إلى ذلك، أن البعثة ستقدم المساعدة التقنية إلى هياكل دعم عملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين، بما في ذلك لجناتها التحضيرية وأمانتها وفريق خبرائها.

٧٠ - وستقوم البعثة، في الأجل المتوسط، برصد تنفيذ اتفاق السلام لدارفور وتوفير الدعم له من خلال المساعي الحميدة، وبخاصة فيما يتعلق بتقاسم السلطة والثروة على مستوى دارفور. وستحتل المسائل المتعلقة بالتعويضات وإعادة الحقوق موقعا بارزا، كما ستأثر بصورة مباشرة بنتائج عملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين. وينبغي أن تكون استراتيجية البعثة في الأجل الطويل هي كفالة تبسيط مبادرات المصالحة لتؤدي أكلها في مجالي الإنعاش والتنمية.

٢ - الأمن: الجوانب العسكرية

٧١ - يتعين أن يكون الهدف الرئيسي لعملية الأمم المتحدة العسكرية في دارفور هو تهيئة بيئة مستقرة وأمنة لحماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق السلام. وسينصب التركيز الأولي لهذه العمليات الأمنية على توفير الأمن للسكان المعرضين للخطر.

٧٢ - وسيتعين على القوات العسكرية توفير الأمن في المناطق وعلى الطرقات. وستستلزم طبيعة الأرض القاسية وانعدام البنية التحتية للطرق، لا سيما خلال فصل الأمطار، إمداد البعثة بمركبات برية ذات قدرة عالية على الحركة وبعنصر نقل جوي قوي. وسيتعين على

القوة أيضا حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها وممتلكاتها، بما في ذلك مواقعها اللوجستية وإمداداتها أثناء مرورها العابر.

٧٣ - وبينما ستقوم القوة بحماية المدنيين، فإنه سيتعين عليها أيضا أن تقوم بصورة متزامنة بتنفيذ أحكام اتفاق السلام المتعلقة بالأمن على وجه التحديد. ورغم أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ستكون قد أكملت بعض المهام إلا أن مهامها كثيرة ستبقى دون شك. وستواصل الأمم المتحدة التحقق من فعالية الفصل بين القوات وكفالة تنفيذه، من خلال تسيير الدوريات في مناطق إعادة الانتشار والمناطق العازلة؛ والتحقق من حسن تخزين الأسلحة البعيدة المدى؛ ورصد انتهاكات اتفاق السلام والتحقيق فيها وتقديم التقارير بشأنها، من خلال لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة؛ ومراقبة الحدود بين دارفور وتشاد؛ ودعم عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج. وسيطلب حجم وتعقيد هذه المهام وجود قوة كبيرة، فضلا عن وجود قيادة نشطة، وأنظمة مراقبة واتصالات لكفالة فعالية العمليات.

٧٤ - ويجب أن تكون القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة قادرة ومستعدة للتعامل بشكل استباقي مع المخربين، بما في ذلك تنفيذ أعمال وقائية. ويتعين أن تتيح الولاية للقوة حرية الحركة الكاملة وأن تأذن لها بالعمل بمرونة، حسب الاقتضاء. ويتعين لذلك أن تملك القوة قدرات مراقبة واستطلاع؛ وقدرة على التقييم لتوجيه العمليات؛ وقوات استجابة جوية وبرية ذات قدرة عسكرية كافية لردع ودحر المخربين. وستكون هناك ضرورة أيضا لوجود قوات احتياطية، من أجل التعامل مع التطورات السلبية في الحالة الأمنية.

٧٥ - وستواجه بعثة الأمم المتحدة أيضا تحديات لوجيستية غير مسبقة، فيما يتعلق بنشر قوة كبيرة وتوفير الدعم لها، فضلا عن تخفيف آثارها البيئية. وسيتمتع وجود عناصر تمكين قوية لتيسير الانتشار المبكر. ومن شأن وجود بعض العناصر اللوجيستية العسكرية أن يُعزز الدعم في المراحل المبكرة، إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة للمساعدة على توفير القدرات الطليعية، كقدرات النقل الجوي الاستراتيجي والنقل البري الثقيل. وسيتمتع على القوة أيضا، في إطار اتفاق السلام، أن تنسق الدعم اللوجستي غير العسكري لهذه التحركات.

٧٦ - واستنادا إلى هذا التقييم، أُدخل المزيد من التطوير على المفهوم العسكري للعمليات، بُغية تنفيذ مهام متكاملة أساسية ثلاث، هي: الحماية، والاتصال، والرصد، والتحقق.

٧٧ - وبينما يتعين على جميع عناصر القوة أداء دور في مجال الحماية، إلا أن جوهر عنصر الحماية سيتحقق في إطار كتائب المشاة المتنقلة. وستمثل إحدى الأولويات في توفير الأمن في أماكن تواجد المشردين داخليا على اختلافها ولطرق الإمدادات الإنسانية، وطرق ترحال

البدو. وستمثل أولوية أخرى في القيام تدريجياً بتوسيع نطاق الأمن ليغطي منطقة أكبر من أجل تهيئة ظروف تشجع على عودة الحياة الطبيعية إلى المجتمعات المحلية.

٧٨ - وستكون العمليات البرية على مستوى السرايا عنصراً أساسياً في تحقيق تأثيرات مبكرة في مجال توفير الاستقرار. ويتعين على سرايا المشاة أن تنفذ برامج لتسيير دوريات وقائية، مستخدمة في ذلك كلا من دوريات المركبات ذات قدرة عالية على الحركة من أجل توسيع دائرة التغطية، والدوريات الراجلة في المناطق المحيطة بالمدن والقرى من أجل طمأننة السكان المحليين. وسيتعين توفير ناقلات الجنود المدرعة من أجل حماية القوات في مناطق المخاطر العالية، لكن سيجري استخدام نظام دوريات مخفضة المستوى في المناطق الأخرى من أجل إعادة الثقة. وسيكون تسيير الدوريات الليلية مهما بوجه خاص، على أن تستخدم فيه مهارات الدوريات الليلية الأساسية، مع تكميل هذه المهارات باستخدام معدات المراقبة الليلية. ومن شأن الدوريات المحمولة جواً، عن طريق الطيران العسكري، أن تتيح توصيل قوات المشاة بشكل عاجل إلى المناطق النائية، بغية تعزيز الأمن. لكن لن يتسنى للقوة أن تتواجد في جميع المناطق، ولا مندوحة من أن تبقى فجوات أمنية، تشكل مخاطر على السكان.

٧٩ - وستتيح الكتائب إمكانية أن تقوم قوة الرد السريع بالتصدي الفوري لأنشطة المخرين. وسيجري أيضاً الاحتفاظ بقوات للرد على مستويات متعددة. وسيجري نشر هذه القوات في مركبات مدرعة أو مركبات ذات قدرة عالية على الحركة، أو باستخدام وسائل النقل الجوي العسكرية، وفق مقتضى الحال. ويمكن استخدام الاستطلاع الجوي، عن طريق الطائرات الثابتة الجناحين أو الطائرات العمودية، بغية إرشاد قوات الرد السريع، شريطة توفر نظام اتصالات عالي القدرة لأغراض القيادة والتحكم.

٨٠ - وينبغي لأي قوة لحفظ السلام أن تقيم اتصالاً وثيقاً على جميع المستويات مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، وذلك للاضطلاع بمهام الوساطة وبناء الثقة وجمع المعلومات. ويكتسب ذلك أهمية خاصة لأن اتفاق السلام لدارفور لم يوقع من قبل جميع الأطراف. وستألف قدرة الاتصال العسكرية من ضباط اتصال متخصصين يقيمون اتصالاً وثيقاً مع الأطراف ورؤساء القبائل والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وخلص فريق التقييم أيضاً إلى أنه يلزم وجود قدرة اتصال قوية من أجل إقامة علاقات عمل وثيقة مع شرطة الأمم المتحدة؛ وللتنسيق المتأني مع أوساط المعونة الإنسانية لضمان التعاون في العمل. وسيُنشر ضباط اتصال في تشاد أيضاً للتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات التشادية في المنطقة الحدودية.

٨١ - وبالإضافة إلى الحماية، ستواصل الأمم المتحدة رصد الأحكام الأمنية لاتفاق السلام والتحقق منها. وسيكون لجميع عناصر القوة دور تقوم به ولكن الجزء الأساسي من هذه القدرة ستوفره طائرات الاستطلاع الجوي وسرايا الاستطلاع الأرضي في كل قطاع ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون. وستقوم هذه العناصر بالرصد والتحقق من الامتثال لاتفاق السلام ومتابعة أنشطة الميلشيات المسلحة ومجموعات المعارضة المسلحة الأخرى. وستقوم سرايا الاستطلاع ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون بمهام الرصد وتقديم التقارير بشأن الحالة الأمنية الدائمة التغير. وستنبه تقاريرهم القادة إلى التهديدات المحتملة، وبالتالي تُوجه أنشطة دوريات كتائب المشاة.

٨٢ - ويؤكد التقييم المشترك الذي قامت به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن حجم قوة الأمم المتحدة في أفريقيا يخضع لاعتبارات متباينة. فمن ناحية، يُعد الاحتياج لحماية المدنيين وتنفيذ اتفاق السلام وتغطية رقعة جغرافية كبيرة مع التحلي في نفس الوقت بالقدرة على مواجهة المخرين من العوامل الدافعة إلى زيادة حجم القوة. ومن ناحية أخرى، فإن التحديات التي تتم بمواجهتها في نشر ودعم قوة كبيرة الحجم، إضافة إلى أثرها البيئي، هي عوامل تحد من حجم القوة وتستدعي اللجوء بقدر أكبر إلى استخدام التنقلات الجوية والأرضية. كما أن المفاهيم لها اعتبار رئيسي أيضا. فالقلق إزاء وجود "قوة احتلال" يعني ضمنا أن يكون حجم العملية صغيرا، ولكن توقعات الجماهير بحمايتهم تعمل لصالح قوة أكبر حجما.

٨٣ - ووفقا للمشار إليه أعلاه، خلص فريق التقييم في النهاية إلى أن ضخامة مهمة الحماية والحاجة لضمان الامتثال لاتفاق السلام يتطلبان قوة عسكرية كبيرة وخفيفة الحركة وقوية. وقد حُددت الاحتياجات التشغيلية الرئيسية على أنها تتمثل في الكثافة العالية للقوات لتوفير التغطية لرقعة واسعة؛ والقدرة العالية على التنقل لتحريك القوات بسرعة استجابة للأزمات الناشئة؛ وقدرة عسكرية قوية لردع وهزيمة المخرين. ويمثل التقييم التفصيلي للقوات اللازمة للقيام بتلك المهام نقطة انطلاق لثلاثة خيارات عسكرية، جديدة بالثقة ويمكن مواصلتها، متاحة للمجلس. ويكمن الفرق بين الخيارات في مستوى القدرة على الحركة، وكثافة القوات والمخاطر المقبولة فيما يختص بحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، وقدرة القوة على إنجاز مهامها.

٨٤ - والخيار الأول مبني على وجه الدقة على التقييم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة "للقوات اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة". وهو يدعو إلى قوة تضم تقريبا ٣٠٠ ١٧ فرد، تشتمل على ١٤ كتيبة مشاة مع احتياطي للفرق مكوّن من سريّتين من القوات الخاصة،

وثلاث طائرات ثابتة الجناحين للاستطلاع العسكري، وعدد يصل إلى ٨ طائرات عمودية للاستطلاع التكتيكي/الردع المسلح و ١٨ طائرة عمودية مخصصة للخدمات العسكرية. وسيتم نشر عدد يصل إلى ٢٠٠ من موظفي الاتصال و ٣٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، إضافة إلى قدرات تمكينية تضم مهندسين عسكريين وقدرات طبية وقدرات خاصة بالاتصالات والنقل والأعمال اللوجستية. وسيشتمل قطاع اللواء على عدد يصل إلى خمسة كتائب مشاة (العدد الإجمالي ١٤ كتيبة)، وسرية استطلاع واحدة (العدد الإجمالي ٣ سرايا)، وسرية مشاة واحدة للرد السريع وسرية مشاة احتياطية (العدد الإجمالي ٦ سرايا). وتمثل هذه القوة توازنا أمثل للقدرات التشغيلية الرئيسية، ومن المحتمل أن توفر أسرع طريق لبيئة آمنة والعودة في النهاية إلى الحالة الطبيعية.

٨٥ - والخيار الثاني يختلف عن الأول في عدد كتائب المشاة وعدد الطائرات العمودية العسكرية. وهو قوة مكونة من ١٨ ٦٠٠ فرد تقريبا، ومزودة فقط بأربع طائرات عمودية للاستطلاع وتسع طائرات عمودية مخصصة للخدمات. وينطوي هذا الخيار على كتيبتين مشاة إضافيتين للتعويض عن انخفاض القدرة على الرد السريع عن طريق الجو. وستتبع تشغيل عنصر الطيران الأصغر حجما بطريقة مركزية مما يقلص من المرونة وسرعة الرد. وعليه فإن القوة لن تكون قادرة على الرد على حوادث متعددة عن طريق الجو، مما يقلل من قدرتها على ردع المخربين، ومن المحتمل أن يؤخر ذلك العودة إلى الحالة الطبيعية والسلام. وهو أكثر الخيارات المثيرة للتحديات فيما يتعلق بالنشر والدعم.

٨٦ - والخيار الثالث يختلف عن الأول في انخفاض عدد كتائب المشاة (عدد الإجمالي ١١ كتيبة)، ولكنه مزود بست طائرات عمودية إضافية وثلاث سرايا إضافية للرد السريع. وهو قوة قوامها ١٥ ٣٠٠ فرد تقريبا. ويعتمد هذا الخيار بكثافة أكبر على قوات الرد السريع وعلى إسقاط القوات بالجو لمواجهة الاحتياجات العسكرية، بينما يضحي بقدر من التواجد الأمني. وستلزم كتائب مشاة إضافية إذا تعذر تأمين الأصول التي تكفل سرعة الحركة. وحيث أن هذا الخيار ينطوي على نشر عدد أقل من الجنود، لذا فهو ينطوي على درجة عالية من المخاطر فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما أنه يجعل القوة أكثر تأثرا بأحوال الطقس على العمليات. ولكنه سيكون أسرع بقدر قليل في النشر وأسهل في الدعم من الخيارين الآخرين.

٨٧ - وستحتاج جميع الخيارات الثلاثة إلى قدرة تدخل سريع إضافية مؤقتة مكونة من كتيبة مشاة واحدة، أذن بها مجلس الأمن بصفقتها عنصرا هاما في عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد في دارفور بغرض تقديم المساعدة أثناء الحوار والتشاور بين الدارفوريين التي ينص

عليها اتفاق السلام. وفي النهاية، فإنه تحسبا لاحتمال تدهور الوضع في دارفور عقب فترة انتقالية ترعاها الأمم المتحدة، فيجب أيضا تخصيص اعتماد للاستعانة بقدرة معززة قابلة للنشر السريع، من وراء الأفق، يكون قوامها الأدنى كتيبة مشاة إضافية واحدة، يأذن بها المجلس في وقت الموافقة على الولاية، من أجل تعزيز البعثة في الحالات البالغة الحرج.

٣ - الأمن: الجوانب المتعلقة بالشرطة

٨٨ - سيتطلب أي توسيع لعملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة في دارفور وجود عنصر شرطة مزود بالموارد الكاملة وبولاية قوية لتوفير وجود قوي يعول عليه، وتقليل المصاعب التي تواجه عمليات الشرطة المدنية الحالية التابعة للبعثة الأفريقية في السودان. وسيكون عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة أكثر فعالية في دوره الأساسي المتمثل في تنسيق التغييرات المستجدة الطويلة الأجل لإنفاذ القانون في دارفور إذا زود بتفويض محدد في هذا الصدد عن طريق ولاية صادرة من مجلس الأمن.

٨٩ - ويدعو مفهوم عمليات عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة إلى تعزيز النشاط في ثلاثة مجالات عريضة، هي: العمل مع حكومة الوحدة الوطنية وجميع الأطراف الأخرى على إصلاح وإعادة هيكلة وإعادة بناء قدرة إنفاذ القانون في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على تسيير دوريات للحراسة في المجتمعات المحلية في مخيمات المشردين داخليا؛ وتقديم الدعم التشغيلي والمساعدة لجميع وكالات الشرطة لسد الفجوات في القدرات؛ وتوفير الحماية للمدنيين وتهيئة بيئة آمنة للقيام بالعمليات الإنسانية وذلك بالتنسيق الوثيق مع العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد.

٩٠ - سيسهم إصلاح وإعادة هيكلة وإعادة بناء قدرات شرطة محلية إسهاما كبيرا نحو تسيير تمتع الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في جميع أنحاء دارفور، بالقبول التام، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركات وفي مخيمات المشردين داخليا. ولكن، من أجل تنفيذ تغييرات ذات مغزى والمساعدة في بناء وكالات لإنفاذ القانون تفي بالمعايير الديمقراطية الدولية، ستحتاج شرطة الأمم المتحدة للدعم من الأطراف.

٩١ - وستحتاج الأمم المتحدة في البداية إلى نشر عدد يصل إلى ٣٣٠٠ شرطي و ١٦ من وحدات الشرطة المشكّلة. ويعد هذا أدنى خيار ممكن، وسيتم في إطاره النشر في ٦٥ موقعا تغطي ٦٠ في المائة من السكان. وسيشكل تجنيد هذا العدد الكبير من أفراد الشرطة لعملية الأمم المتحدة تحديا. ولتيسير هذه العملية، من المفترض أن يظل ابتداءً عدد كبير من ضباط الشرطة المدنية التابعين للبعثة الأفريقية في السودان في أماكنهم ويخدمون في إطار ولاية الأمم المتحدة. ولكن هذا الأمر سيتطلب عملية تصديق، لضمان أن يفي كل فرد بمجموعة

المهارات المحددة المطلوبة من قبل الأمم المتحدة، وأن يكون قد تلقى التدريبات التعريفية التي تقدمها الأمم المتحدة أو ما يعادلها.

٩٢ - وقد وُضع هذا الخيار المتعلق بالشرطة هذا في تنسيق وثيق مع الخيارات العسكرية، على أساس التحديد الواضح للمهام العسكرية ومهام الشرطة. والزيادة في قوام أحدهما لا يمكن أن تسدّ الفجوة التي تنتج عن تقليص حجم الآخر. إذ لا يمكن أن يُطلب من الشرطة غير المسلحة أو المسلحة بأسلحة خفيفة أن تحل محل القوات العسكرية في الحالات الخطرة. وفي المقابل، لا يمكن أن يطلب من القوات العسكرية أن تحل محل قدرات الشرطة في حالات اضطراب الأمن العام.

٤ - الأمن: الجوانب المتعلقة بنزع السلاح والتسريح والإدماج

٩٣ - سيتمثل دور الأمم المتحدة في دعم المؤسسات الوطنية والهيئات الأخرى ذات الصلة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، بدلا من أن تقوم هي بالتنفيذ المباشر. وسيوفر هذا الدعم عن طريق موظفي نزع السلاح والتسريح والإدماج التابعين للأمم المتحدة الذين سيتمركزون في المكاتب الميدانية الواقعة في الفاشر ونيالا والجنينة وزانجي. وستوفر البعثة المساعدة التقنية في مجالات مثل جمع وتدمير الأسلحة والذخائر.

٩٤ - وبصفة خاصة، سيضمن الدعم المقدم لعملية نزع السلاح والتسريح والإدماج ما يلي: رصد تجميع المحاربين؛ وتأمين مواقع نزع السلاح والتسريح؛ والاضطلاع بنزع سلاح الحركات إضافة إلى تخزين الأسلحة وتدمير الأسلحة والذخائر؛ والمساعدة في تسجيل المحاربين الذين نُزع سلاحهم؛ والمساعدة في أنشطة التسريح؛ وتوفير وتوزيع خطط إعادة الإلحاق؛ وإدماج المحاربين السابقين على نحو مستدام في الحياة المدنية.

٩٥ - ويتعين أن تتولى الحكومة توفير التمويل الكافي واللوجستيات غير العسكرية لدعم تجميع المحاربين السابقين. ويتعين على الدول الأعضاء أن تدعم الحكومة في هذا المسعى الهام؛ وتحظر ولايات معظم وكالات وصناديق وبرايمج الأمم المتحدة عليها توفير الدعم للمحاربين في مناطق التجميع، لأنهم ما زالوا يعتبرون أعضاء في الحركات المسلحة. وسيستلزم ذلك توفير أموال ضخمة لبدء عمل البعثة الموسعة، لكي تشرع بسرعة في عمليات نزع السلاح/التسريح إضافة إلى برامج التسريح الأولي والإدماج، وسيتيح ذلك للمجتمع الدولي مهلة من الوقت لحشد الموارد اللازمة للمتابعة.

٩٦ - وإضافة إلى برنامج نزع السلاح الذي نفذ في إطار اتفاق السلام لدارفور، فسيكون من اللازم دعم تنفيذ برنامج لنزع السلاح في المنطقة أساسه المجتمعات المحلية بغرض مكافحة

انتشار السلاح في أيدي المدنيين ولحاربة حدوث زيادة في جرائم العنف التي تنشأ عن سهولة الحصول على الأسلحة.

٥ - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٩٧ - ستؤدي بعثة الأمم المتحدة الموسعة في السودان دوراً أساسياً في دارفور، بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى بالأمم المتحدة، لمساعدة الأطراف في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون الواردة في اتفاق السلام لدارفور بهدف المساهمة في هئية بيئة مواتية للاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون حيث تُكفّل للجميع حماية فعالة. وسينطوي ذلك على نطاق واسع من أنشطة الحماية والتشجيع، التي ستنفذ على نحو يتماشى مع قانون حقوق الإنسان الدولي والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة وفي تعاون وتنسيق وثيقين مع الأطراف، بينما تكمل في الوقت نفسه العمل الذي قام به فريق الأمم المتحدة القطري وتعزيزه. وستكون الأنشطة المنفذة على النطاق الوطني متسقة بالكامل مع المبادرات التي يتم الاضطلاع بها في سياق اتفاق السلام الشامل.

حماية وتعزيز حقوق الإنسان

٩٨ - سيضطلع العنصر المعني بحقوق الإنسان في البعثة بنطاق واسع من أنشطة الرصد والتحقيق وتقديم التقارير والدعوة والحماية وتقديم المشورة، إضافة إلى بناء القدرات وبناء المؤسسات، بما في ذلك دعم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تمثيلاً مع مبادئ باريس، وعلى النحو المذكور في اتفاق السلام لدارفور.

٩٩ - وسيعمل العنصر المعني بحقوق الإنسان بالبعثة مع السلطات الوطنية، ومع الأطراف الأخرى في اتفاق السلام لدارفور، ومع الشركاء ذوي الصلة من الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية بهدف تحديد خيارات للإجراءات التصحيحية المناسبة لوقف ومنع و/أو ردع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٠٠ - ورصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة المنزوعة السلاح ومناطق النزوح والعودة وكذلك أثناء عملية العودة، مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الضعيفة، سيشكل نشاطاً أساسياً في مهمة حماية حقوق الإنسان، ويقف على قدم المساواة مع ذلك رصد عمل مؤسسات إنفاذ القانون وحفظ النظام وكذلك الآليات التقليدية لتسوية المنازعات، التي سيكون من الضروري تأمين الوصول إليها بشكل كامل وبلا عراقيل.

١٠١ - وسيساعد أيضاً العنصر المعني بحقوق الإنسان، بالتعاون مع الوحدات الأخرى، الأطراف المعنية الوطنية في بناء القدرات ووضع استراتيجية للعدالة في المرحلة الانتقالية وفقاً

للنُهج المحددة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٤ عن سيادة القانون والعدالة في المرحلة الانتقالية (S/2004/616)، كما سينظم تعبئة تقديم المساعدة الدولية في هذا المجال البالغ الأهمية.

سيادة القانون

١٠٢ - مراعاة للنهج التكاملي، ستركز أنشطة سيادة القانون على دعم الإصلاح القضائي، بما في ذلك الإصلاح في مجال الموظفين القضائيين عن طريق تدابير مناسبة للتقييم، ومساائل العدالة المتعلقة بالأحداث والجنسين، إضافة إلى الإصلاح القانوني الشامل. بما في ذلك تعزيز القانون العرفي لضمان التقيد بالمعايير الدولية. وتسليماً بدور البرامج القائمة حالياً وبالمزايا النسبية للجهات الفاعلة الأخرى بالأمم المتحدة، فسيتم بذل جهود موجهة لضمان فعالية أداء المحاكم والشرطة وسلطات الادعاء العام لمهامها بهدف إنهاء مناخ الإفلات من العقاب. وسيشمل ذلك أيضاً المساعدة في إنشاء محاكم متنقلة، وتوسيع إمكانية الوصول إلى العدالة وإلى المساعدة القانونية، وتقوية الأشكال التقليدية للعدالة تمشياً مع القوانين الوطنية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، كما سيُشمل تمكين ممارسي مهنة القانون والمجتمع المدني. وسيكون من الضروري التركيز بشكل خاص على المعالجة الفعالة للمنازعات على الممتلكات والأراضي وقضايا التعويض المتعلقة باتفاق السلام لدارفور، وقد يشمل ذلك، على المدى الطويل، إصلاح القانون في هذه المجالات.

١٠٣ - وعلى هذا الأساس، سيرفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مستوى برنامجه الحالي المتعلق بسيادة القانون في دارفور، بما في ذلك تقديمه للمساعدة القانونية عبر مراكزه لتقديم المساعدة القانونية وشبكاته من المحامين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجه لبناء القدرات الوطنية للقضاة السودانيين، الممول من قبل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، ليشمل دارفور أيضاً.

١٠٤ - وفي المجال التأديبي، سوف تبذل جهود لتوفير قدرات إضافية لنظام السجون وتعزيزه وإعادة هيكلته وإصلاحه حسب الاقتضاء، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام لدارفور، وسيحتاج ذلك إلى ما يصل إلى ٢٢ من موظفي الإصلاحات المعارين من الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة.

٦ - الحماية

١٠٥ - سيعزز العنصر المعني بحماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة الموسعة في السودان العديد من المهام التي تقوم بها البعثة بالفعل في دارفور، بطرق منها على وجه الخصوص تنسيق ودعم الجهات التي تتولى حماية المدنيين بهدف ضمان اتباع إجراءات وقائية وسريعة الاستجابة

تكون متضافرة وشاملة. وسوف يشدد القسم المعني بالحماية على التكامل التام بين مسائل الحماية عند تنفيذ اتفاق السلام لدارفور. كما سيقدم برامج للتدريب الأولي ولتجديد المعلومات عن المسائل المتعلقة بالحماية لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة العاملين في البعثة. أما القدرات المخصصة لحماية الأطفال في الوحدة فسوف تقدم خبرات محددة لمعالجة المسائل المتعلقة بإدماج الأطفال المتضررين من الصراع، وبحالة الأطفال المنفصلين عن أسرهم، وحالات الاختطاف، وإنهاء تجنيد الأطفال للمشاركة في الأعمال العسكرية.

٧ - المساعدة الإنسانية والإنعاش والعودة والإدماج والتنمية

١٠٦ - ما زال التقدم الملموس الذي تحقق عن طريق الجهود الإنسانية الدولية في دارفور هشا، كما أن الوضع الإنساني العام ما زال خطيرا للغاية. فتقديم المساعدات إلى أعداد هائلة تعتمد على المساعدة الإنسانية في بيئة غير آمنة إلى حد كبير، مع انقطاع سبل وصول الإغاثة الإنسانية في بعض المناطق، يتطلب تأمين حيز محايد ومستقل تماما للأعمال الإنسانية. ولا بد أن تكون الاستجابة الإنسانية مستقلة ومتميزة تماما عن أي عملية لحفظ السلام، ضمانا لأن يكون تقديم المساعدة مدفوعا بذرائع إنسانية بحتة.

١٠٧ - وسوف تخضع جهود تنسيق الشؤون الإنسانية التي يقوم بها مكتب منسق الشؤون الإنسانية والعمل التنسيقي في مجال الإنعاش الذي يقوم به مكتب المنسق المقيم بعد ذلك، لتوجيهات النائب الأول للممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في السودان/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج البعثة إلى عنصر كبير يتولى الاتصالات في مجالي الشؤون الإنسانية والإنعاش على المستوى الإقليمي، وكذلك إلى مكاتب قطاعية لتضمن وضع البرنامج الإنساني، وبعد ذلك برنامج الإنعاش، في صدارة عمليات البعثة. وسوف تشمل مهام هذا العنصر تيسير الاتصال والتنسيق فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية ومسائل الإنعاش داخل البعثة، وفيما بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة والأوساط العريضة للعاملين في مجال الشؤون الإنسانية والإنعاش. وستظل مسؤولية تنسيق جهود الإغاثة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ملقاة على عاتق مكتب منسق الشؤون الإنسانية دعما للنائب الأول للممثل الخاص للأمين العام في دارفور/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية.

١٠٨ - وسيتعين توسيع نطاق المهام الحالية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في السودان والمكرسة لعمليات العودة والإدماج في دارفور. وسيجري إنشاء قدرة لتلبية هذا الاحتياج في مدينة الفاشر، تكون مسؤولة أمام رئيس وحدة العودة والإدماج في الخرطوم. وسيجري إنشاء قدرة إضافية في المكاتب القطاعية، تكون مسؤولة أمام المسؤول الإقليمي.

١٠٩ - وسترکز أنشطة العودة على أربع فئات عريضة للعمل هي: التنسيق، والتخطيط، والمعلومات، وبناء القدرات. وستكون لوظيفة التنسيق أهمية حاسمة في ضمان التضافر بين مختلف عناصر البعثة (العسكرية، والشرطية، والسياسية، والمدنية) التي ستعامل مع العائدين وإدماجهم. وتلزم خطط استراتيجية وتنفيذية لعمليات العودة نفسها، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء في التنمية لضمان إدراج عنصر واقعي ومستدام للإدماج في خطط الإنعاش العامة.

١١٠ - وإذا كانت العمليات الإنسانية في دارفور لا غنى عنها في تقديم المساعدة لإنقاذ حياة البشر، فإن أنشطة الإصلاح المبكرة في مجالات سيادة القانون والحكم، وإدارة الصراع والموارد وسبل كسب العيش المستدامة، كلها مطلوبة على وجه السرعة من أجل تهيئة الظروف الملائمة للعودة والإدماج بصورة مستدامة وتمهيد الطريق أمام التنمية البشرية المستدامة. ولهذا الغرض، سيشعر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرمجة بحسب المجالات، وهي البرمجة التي ستطوي على تعزيز الحكومات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية. ونظرا لانعدام الثقة إلى حد كبير بالمؤسسات الحكومية، وفيما بين المجتمعات المحلية، فلا بد أن يشكل بناء الثقة جزءا أساسيا في جميع التدخلات البرنامجية. ولا بد أن تتجه الأنشطة الأهلية، مثلها في ذلك مثل التدخلات على مستوى الحكومة والمستوى القطري، نحو زيادة الوعي وتشجيع المصالحة فيما بين الفرقاء بسبب الانقسامات العرقية والقبلية والسياسية.

١١١ - ووفقا للمشار إليه آنفا، فإن اتفاق السلام لدارفور يدعو إلى إيفاد بعثة تقييم مشتركة، بدعم تقني من الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بالتعاون مع النظراء الوطنيين وسائر الأطراف المعنية الرئيسية. وقد شكلت بعثة التقييم المشتركة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على أساس أنه سيجري اتباع نهج متعدد المسارات ضمانا لتلبية الاحتياجات على أفضل صورة في حينها وبطريقة يمكن التنبؤ بها. وسيكون المسار الأول الذي ستركز عليه بعثة التقييم المشتركة هو جهود الإنعاش المبكر، لا سيما فيما يتعلق بتلبية احتياجات المجتمعات الأكثر تضررا من جراء الصراع. أما المسار الثاني فسيكون وضع إطار للتعمير والتنمية في الأجلين المتوسط والطويل، مع التركيز على البنية الأساسية، والتحسين الهيكلي للخدمات والحكم والنمو الاقتصادي. ورغم أن إيفاد بعثة التقييم المشتركة لا يمكن أن يبدأ إلا بعد تحسن حالة الأمن، فإن التقييم سيكون متكاملا لضمان أن تكون جهود الإنعاش والتنمية والتعمير حسنة التوقيت وبإمكانها الاستمرار لفترات طويلة والاستجابة لاحتياجات سكان دارفور. وفي المقابل، ستخلق البعثة حلقة وصل مهمة مع عملية الحوار بين الدافوريين بقيامها بعملية تقييم وتشاور في دارفور، وهي العملية التي تتناول المسائل الاجتماعية/الاقتصادية الحساسة مثل إدارة الموارد الطبيعية التي تشكل أساس الصراع.

وستكون عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد في دارفور، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها هي الجهات الشريكة الرئيسية في عملية بعثة التقييم المشتركة وتنفيذها.

٨ - المنظور الجنساني

١١٢ - سيهتدي العنصر المعني بالشؤون الجنسانية في عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد في دارفور بالولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن في ما يقوم به من عمل لضمان إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين في جميع سياسات البعثة وأنشطتها التنفيذية. ويركز هذا النهج على تقديم الدعم التقني إلى مختلف عناصر البعثة لكي تستجيب للأولويات المتعلقة بالنساء والفتيات المحددة لقطاعات الأمن والحماية (لا سيما المادية والقانونية والاجتماعية) وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.

١١٣ - وسيتعزز التعاون القوي مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل مواصلة توسيع نطاق قدرتها على توفير الحماية للنساء والفتيات في دارفور. كما سيعمل العنصر المعني بالشؤون الجنسانية في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على مساندة عملية استعراض وتعزيز القوانين المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس؛ والدعوة إلى مواءمة القوانين الوطنية مع الصكوك والمعايير الدولية التي صدق عليها السودان، وإعداد مبادرة شاملة لبث الوعي بالقضايا والمفاهيم الجنسانية بين جميع القادمين الجدد من أفراد حفظ السلام، وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الذين سيتحولون للعمل ضمن بعثة تابعة للأمم المتحدة؛ وتيسير الفرص أمام مشاركة النساء في جميع تدابير المساعدات الإنسانية؛ وضمان مشاركة أعداد كافية من النساء في جميع هياكل صنع القرار المقررة في اتفاق السلام لدارفور، بما في ذلك السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور، ولجنة الأراضي، ولجنة الإنعاش والتوطين، والحوار والتشاور بين الدارفوريين.

٩ - الدعم المقدم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١١٤ - إلى جانب تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، سيضع العنصر المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، في العملية المتعددة الأبعاد في دارفور، استراتيجية شاملة للتوعية والوقاية لأفراد حفظ السلام، تشمل تدريباً لتوعية أفراد حفظ السلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الذين سيتحولون للعمل في إطار بعثة للأمم المتحدة وتقديم تدريب قبل النشر للعسكريين وأفراد الشرطة الجدد القادمين من البلدان المساهمة بقوات؛ وتقديم توجيه أولي وتوعية عن طريق الأقران ومشورة واختبارات طوعية على نحو يتمشى مع خطى تناوب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

١١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الوحدة مساعدة تقنية لإدماج المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في ولايات البعثة واستراتيجياتها العملية، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومع النظراء الوطنيين والمنظمات غير الحكومية في رسم خريطة للأنشطة والقدرات المتعلقة بالفيروس، وتقديم مدخلات تقنية إلى بعثة التقييم المشتركة. وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الواسع، سوف تساهم الوحدة في تقديم الدعم التقني، في حدود قدراتها، إلى السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور لضمان التصدي للفيروس عند تنفيذ اتفاق السلام لدارفور والخدمات الأساسية التي تقدم إلى المشردين والمتضررين من الحرب، وبالأخص برامج التصدي للعنف القائم على نوع الجنس. كما ستقدم مساعدة تقنية لإدماج الاعتبارات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في أنشطة اتفاق السلام لدارفور، ولدعم استراتيجيات التوعية بالفيروس والوقاية منه في أنشطة التدريب وبناء قدرات شرطة المجتمعات المحلية في مخيمات المشردين داخليا.

١٠ - الإجراءات المتعلقة بالألغام

١١٦ - على الرغم من أن تهديد الألغام الأرضية ليس كبيرا في دارفور، فثمة احتمال لوجود متفجرات متخلفة من الحرب وألغام أرضية مزروعة حديثا، قد تسبب في وقوع ضحايا لا سيما بين الأطفال والعائدين. كما أن وجود ألغام ومتفجرات متخلفة عن الحرب و/أو الاعتقاد بوجودها سيؤثر أيضا على الطرق التي يسلكها أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان وعلى تنفيذ المشروعات الإنسانية.

١١٧ - وبناء على ذلك، فمن الضروري أن تتوافر القدرة على القيام بأنشطة لإزالة الألغام وتدميرها في محافظات دارفور الثلاث كلها. فجميع الطرق التي يسلكها العاملون في بعثة الأمم المتحدة وكذلك الوكالات الإنسانية بحاجة إلى تقييم، والتحقق من أنها آمنة للمرور إلى المناطق الجنوبية والغربية من دارفور. وقد يتعين إجراء إعادة تقييم للمناطق الشمالية من دارفور بالذات.

١١٨ - وحيث أن سرعة أنشطة المسح والتحقق والإزالة لن تساهم على الأرجح أنشطة نشر قوات حفظ السلام، أو عودة السكان المشردين، فسيتم على وجه الخصوص توعية موظفي الأمم المتحدة العاملين في دارفور والسكان المحليين بخطر الألغام.

١١ - شؤون الإعلام

١١٩ - ينبغي للعنصر المعني بشؤون الإعلام في عملية الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد في دارفور أن يشرح ويشجع جميع أوجه ولاية الأمم المتحدة وأنشطتها في المنطقة، بما في ذلك

ما يتعلق بدورها في دعم تنفيذ اتفاق السلام لدارفور، مع إشارة خاصة إلى دعم الحوار والتشاور بين الدarfوريين.

١٢٠ - وسيتعاون العنصر المعني بشؤون الإعلام تعاوناً وثيقاً في إعداد وتنفيذ حملات إعلامية مع العنصر المعني بالشؤون المدنية في عملية الأمم المتحدة ومع الفريق القطري للأمم المتحدة، فضلاً عن الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى. وسيتعين التركيز على التمييز بين دور عملية السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة وولايتها والعمل الذي ستقوم به، وبين دور وعمل أوساط الإغاثة الإنسانية.

١٢١ - وينبغي أن يخطط الجهد الإعلامي لاتباع وسيلتين رئيسيتين للاتصال بالجمهور المستهدف في دارفور: برنامج للاتصال بالاجتمع المحلي والدعوة، وإذاعة مسموعة. فبرنامج الإذاعة المسموعة من شأنه أن ينشر المعلومات عن اتفاق السلام لدارفور وتنفيذه وأنشطة الأمم المتحدة، إلى جانب الترويج لعملية السلام. ولكي تتوفر للأمم المتحدة قدرة على البث الإذاعي، ينبغي حث السلطات السودانية على أن توافق على وجه السرعة على خطط البعثة لتشغيل إذاعة مسموعة في مختلف أرجاء البلاد.

١٢ - الأبعاد الإقليمية

١٢٢ - تؤثر الحالة في دارفور تأثيراً كبيراً على أمن المنطقة ولها وقع مباشر على جيران السودان، لا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولئن كان تطبيع العلاقات مؤخراً بين السودان وتشاد يمثل تطوراً جديراً بالترحيب، فإن البعد الإقليمي للأزمة المحتدمة في دارفور ما زال مبعث قلق خطير. وتفيد سائر الأنباء الواردة باستمرار حركة التدفق غير المشروع للأسلحة والأفراد عبر الحدود، وباستثناء عدم الأمن في المناطق القريبة من الحدود، مما يعرض المشردين داخلياً واللاجئين لأخطار جسيمة تهدد سلامتهم. وهذا هو الوضع القائم في منطقة الحدود الشاذية السودانية وكذلك في منطقة فاكاجا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٢٣ - ومن المهم ضمناً لأن تؤدي أية عملية تنهض بها الأمم المتحدة في دارفور مهامها بأقصى قدر من الفعالية، أن يغدو لبعثة الأمم المتحدة في السودان وجود متعدد الأبعاد في المناطق الرئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين، وعند الضرورة، في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن شأن هذه المكاتب، التي ستضم أيضاً شرطة عسكرية ومدنية تابعة للأمم المتحدة، أن تمكن بعثة الأمم المتحدة في السودان من أن تقيم اتصالاً وثيقاً مباشراً بالسلطات المحلية، وكذلك بسائر الجهات الدولية المعنية الموجودة على الأرض، من أجل رصد التطورات الرئيسية في منطقة الحدود وتنسيق الأنشطة عند الاقتضاء. وسوف تسعى هذه المكاتب، إذا لزم الأمر، إلى القيام بأعمال الرصد والتحقيق في المزارع

المتعلقة بانتهاكات الحدود وبالأشطة القائمة على كلا جانبي الحدود، التي يمكن أن تزعزع الاستقرار في منطقة الحدود الفاصلة بين البلدين. كما يمكنها أن توفر الآليات اللازمة لبناء الثقة بين البلدين. وفي هذا السياق، أهيب بكلا البلدين المضي قدما بخطوات سريعة صوب تطبيع العلاقات، الذي سيؤثر تأثيرا مباشرا وإيجابيا على الحالة في دارفور. وأضيف إلى ذلك، أن الجهود التي يضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام، لبحث السبل الممكنة لتعزيز الترتيبات الأمنية داخل مخيمات اللاجئين وحولها في تشاد، إنما هي خطوات مشجعة. ومن الواضح أن على أية عملية لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة في المستقبل في دارفور أن تولي اهتماما خاصا لمنطقة الحدود وأن تتوفر لها القدرة على زيادة أنشطتها هناك عند الاقتضاء.

١٣ - دعم البعثة

١٢٤ - إن محاولة استقدام عدد ضخم من القوات الإضافية و/أو عناصر الشرطة والموظفين المدنيين إلى منطقة دارفور في السودان سوف تجابه تحديات لوجستية هائلة. ووفقا لما أوضحته في تقارير السابقة، تتضافر قسوة الأوضاع البيئية مع هزال البنية التحتية البالغ في دارفور لتجعل من نشر الموظفين مسألة بالغة التعقيد، وتحد بشدة من قدرة الأمم المتحدة على تزويدهم بالدعم اللازم. وعلى وجه الخصوص، سوف تفرض الإمكانيات المتاحة لتزويد أفراد البعثة بالمياه قيودا واضحة على حجم العملية التي نستطيع تزويدها بجوانب الدعم اللازمة. ولما كانت دارفور تقع، من الناحية الجغرافية، في قلب أفريقيا على بعد ألف الكيلومترات من الموانئ البحرية، فإن أية عملية مقبلة في دارفور سوف تثير مشكلة غير مسبقة في مجال نشر الأفراد.

١٢٥ - ويلزم لإكساب وجود القوات في دارفور فعالية إنشاء ثلاث قيادات قطاعية في الفاشر ونيالا والجنينة بما يتطابق مع حدود دارفور الحالية. وسيقتضي هذا عمليات تطوير هندسية ضخمة لمناطق العمل وأماكن المعيشة وتكنولوجيا المعلومات إلى جانب الترتيبات الأمنية. ومن الضروري أيضا تعزيز هيكل القيادة والتحكم القائم ليشمل أصولا تكتيكية للدعم الجوي لمساندة العمليات العسكرية، وكذلك إنشاء قيادة قطاعية فرعية في زالنجي من أجل تلبية الاحتياجات من المتخصصين اللازمة لمنطقة جبل مرة.

١٢٦ - وتُمَارَس البعثة الأفريقية في السودان أعمالها الراهنة في ٣٤ معسكرا يمكن نقل عهدها إلى الأمم المتحدة لدى بدء عملية تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وتحتاج هذه المعسكرات إلى عمليات تطوير كبيرة حتى ترقى إلى معايير الأمم المتحدة في مجالات عدة من

بينها أماكن العمل والمعيشة وترتيبات الأمن وتخزين الذخائر وتوفير المياه وأعمال الصيانة الدورية وغيرها. والمعدات الموجودة حاليا في المعسكرات مستهلكة، بما فيها أنظمة تنقية المياه، بينما لا تكفي موارد المياه الموجودة في بعض المناطق لتزويد المعسكرات بالمياه. ويجب إجراء عملية جرد وحصر دقيقة للأصول الموجودة في المعسكرات قبل بدء أي عملية للتحويل.

١٢٧ - وكما ورد من قبل، فإن تعزيز القدرات التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة الموسعة المقترحة سوف يستلزم أيضا هيكلًا معززا للقيادة والتحكم يتضمن توفير الدعم الجوي التكتيكي المصحوب بنظام قوي للعمليات الجوية يدير الأصول الجوية وينشئ خطوط اتصال أرض جو. وعلاوة على ذلك، يلزم تعزيز أنظمة اتصالات الأمم المتحدة القائمة في دارفور لتتحول عن اعتمادها الحالي على أجهزة اللاسلكي المتنقلة المثبتة في مركبات التي تمثل نظام الاتصال الصوتي الأساسي. ويعد وجود نظام قوى للاتصالات متعدد الوسائط أمرا حيويا لنجاح أي عملية، وسوف يتطلب هذا تركيب محطات للإرسال والاستقبال عالمية النطاق وأجهزة لاسلكي ثابتة ومتنقلة تعمل بنطاقات تردد عالية وعالية جدا على السواء، والاستعانة بحواسيب مركزية وحواسيب إضافية وموظفي دعم متخصصين لصيانة أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٢٨ - ويدعو أيضا اتفاق دارفور للسلام إلى توفير دعم لوجستي لإنشاء نقاط تجمع من أجل برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج بالتشاور مع الأطراف. وسوف يلزم أيضا إجراء عمليات تقييم واستعراض دقيقة للمهام المحتملة تنفيذها في إطار هذا البرنامج. وما زال نطاق الدعم المطلوب في مناطق التجمع بحاجة إلى تحديد، وسوف تترتب عليه آثار مالية ولوجستية مناظرة. وسيلزم، كما ورد في الفقرة ٩٥ أعلاه، صرف عدد كبير من الاعتمادات المالية لبدء برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج من الميزانية المقررة.

١٢٩ - والتعاون التام من جانب السلطات الحكومية مطلوب في مجالات من قبيل توفير المنشآت المناسبة والتخليص الجمركي للبضائع في الوقت المناسب، وإزالة جميع المعوقات الإدارية، وكذلك التيسير الشامل للعمليات. ويتضح من واقع خبرة بعثة الأمم المتحدة في السودان، أن التأخيرات المفتعلة وسائر ضروب التأخيرات المتعمدة في تسيير إجراءات التخليص الجمركي للبضائع يمكن أن تعرقل بشدة من تنفيذ العمليات.

١٤ - السلامة والأمن

١٣٠ - سيجري إنشاء آلية التعاون من أجل أمن الموظفين في دارفور لكفالة التعاون بين المنظمات ذات القدرات الأمنية لتهيئة بيئة سالمة آمنة لتنفيذ الولاية وأنشطة إنحاز البرامج.

وهذه الآلية ضرورية في ضوء البيئة السائدة خلال المرحلتين الثالثة والرابعة من المراحل الأمنية التي حددتها الأمم المتحدة في ولايات دارفور. وستُدعم هذه الآلية بموارد من نظام إدارة الأمن ببعثة الأمم المتحدة في السودان، وستتعاون تعاوناً وثيقاً مع الحكومة وسائر الأطراف المعنية.

١٥ - السلوك

١٣١ - سوف توسع بعثة الأمم المتحدة في السودان، عند الاقتضاء، استراتيجيتها الشاملة بشأن سلوكيات موظفي الأمم المتحدة وانضباطهم بما يعكس التوسع في البعثة في دارفور. وستشمل هذه الاستراتيجية تدريباً خاصاً وأنشطة إعلامية ونظاماً للشكاوى/التحقيقات، وعمليات رصد وإبلاغ بناء على إجراءات التشغيل الموحدة المؤقتة.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات

١٣٢ - بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب المريعة الوحشية التي احتدمت بين الفصائل السودانية في دارفور واتسمت بأعمال عنف مقيتة ضد المدنيين الأبرياء أذهلت العالم، جاء توقيع اتفاق السلام لدارفور في أيار/مايو ٢٠٠٦ ليعث الأمل في أن تكون الأطراف قد باتت أخيراً مستعدة لإلقاء السلاح والبدء في التعاون على بناء دارفور جديدة يعمها السلام والرخاء. غير أن الاتفاق ما زال يواجه تحديات هائلة. ومما يثير القلق بصورة مباشرة في هذا الشأن أن طرفين من الأطراف المشتركة في محادثات أبوجا لم يوقعوا على الاتفاق، وأن الاتفاق لم يحظ بعد بتأييد جانب كبير من السكان في دارفور، ولا سيما في أوساط المشردين داخلياً وكثيرين غيرهم ممن تأثروا تأثراً شديداً بالصراع. وما زالت توجد دلائل توحى بأن التنفيذ يجابه معوقات كبيرة وصعوبات هيكلية طويلة الأجل. كما أن حدة المصادمات تتصاعد بصورة مثيرة للانزعاج بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه. ومن المؤسف أن المدنيين في دارفور ممن طالت بهم المعاناة هم الذين لا يزالون يقاسون من ويلات هذا القتال.

١٣٣ - ورغم قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتمديد مهلة التوقيع على اتفاق السلام لدارفور إلى ٣١ أيار/مايو، والمسعى المبذولة لتشجيع المزيد من أطراف الصراع على التوقيع عليه، فإن حركة العدل والمساواة وجناح عبد الواحد في حركة/جيش تحرير السودان ما زالا خارج دائرة الاتفاق. وفي ٧ حزيران/يونيه، أصدر هذان الجناحان مع زعيمين من زعماء الحركات الأخرى بياناً يؤكد من جديد عدم قبول الاتفاق ويدعو الموقعين وغيرهم من القوى الفاعلة إلى إعادة النظر في مواقفهم. ولكن في ٨ حزيران/يونيه، قام بعض أعضاء جناح عبد الواحد في حركة/جيش تحرير السودان وجماعات منشقة على

حركة العدل والمساواة بتوقيع إعلان التزام، أعربوا فيه عن تأييدهم للاتفاق، ووافقوا على الالتزام بأحكامه والمشاركة التامة في تنفيذه. واجتمع عدد من الفصائل والجماعات غير الموقعة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أسمرة لتكوين جبهة الخلاص الوطني، وهي حركة جامعة تعارض الاتفاق بشكله الحالي وتطالب بتعديله. وكما ورد من قبل، فإن الهجوم الذي شنته جبهة الخلاص الوطني في ٣ تموز/يوليه على شمال كردفان يمثل تصعيدا مقلقا للصراع. وإنني أدين بشدة هذا العنف المتواصل وأحث جميع الفصائل على الانضمام إلى عملية السلام بصورة جادة دون مزيد من التأخير.

١٣٤ - وفي الوقت ذاته، فإن لجنة وقف إطلاق النار المتوخى إنشاؤها في اتفاق السلام لدارفور انعقدت مرتين في حزيران/يونيه، ودعا الاتحاد الأفريقي إلى عقد الجلسة الأولى للجنة المشتركة في ٢٣ حزيران/يونيه في أديس أبابا. غير أن عدم الاتفاق على إشراك الأطراف غير الموقعة منع كلا الآليتين من تحقيق تقدم في عملهما.

١٣٥ - ونتيجة لأعمال العنف المستمرة في شتّى أرجاء دارفور، ولا سيما الاشتباكات الأخيرة التي وقعت في شمال دارفور، تضاءلت إمكانيات الوصول إلى السكان المحتاجين إلى مساعدة. وفي الوقت ذاته، وصلت حوادث العنف الموجهة ضد موظفي المساعدات الإنسانية إلى أعلى مستوى لها قاطبة مع التصاعد المطرد في عدد الحوادث الأمنية التي تستهدفهم منذ آذار/مارس. وقد زاد معدل حوادث اختطاف السيارات وغيرها من أشكال قطع الطريق في ولايات دارفور الثلاث جميعها، بينما قُتل في شهر تموز/يوليه وحده ستة من موظفي المساعدات الإنسانية الوطنيين وهم يؤدون عملهم، ويشمل هذا العدد سائقا واحدا من كل ولاية من ولايات دارفور، وثلاثة موظفين متعاقدين مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في زانجي. هذا بالإضافة إلى حارس قتل في جنوب دارفور في أواخر حزيران/يونيه، وسائق مفقود منذ ٣ أيار/مايو ويُظن أنه قتل، يعمل كلاهما في منطمتين غير حكوميتين. وقد أغلقت هاتان المنطمتان في شمال دارفور مكنتيهما نتيجة لهذه الحادثة الأخيرة. ولا تهدد هذه التطورات المقلقة حياة الألوف من عمال الإغاثة فحسب، بل أيضا شريان الحياة الذي يمدونه إلى ملايين السكان في دارفور.

١٣٦ - وما لم تُتدارك هذه المشاكل، فقد تنتكس الحالة العامة في دارفور. وهناك احتمال آخر، وهو محاولة تنفيذ الاتفاق بالقوة، بما يشمل إرغام المشردين داخليا على العودة إلى ديارهم. وإذا ما سمح لهذا بالحدوث، فقد تتردى دارفور إلى هاوية الصراع في جولة أشد دموية مما سبق، مما سيلحق كارثة بالسكان في المنطقة. ولا ينبغي لأي طرف أن يستغل الاتفاق ذريعة لممارسة المزيد من العنف.

١٣٧ - وقد أعطى توقيع اتفاق السلام لدارفور للأطراف والمجتمع الدولي فرصة فريدة لتجنب هذا السيناريو. وفي إطاره، حددت الأطراف لنفسها، ولا سيما الحكومة، أهدافاً صعبة وعليها الآن أن تعمل على تحقيقها بخطوات جادة سريعة. وينبغي إعادة التأكيد هنا على أن الحكومة هي المسؤول الأول عن حماية مواطنيها ويجب عليها أن تسعى إلى تحقيق ذلك بجهود تتميز بالمصداقية والشفافية والعدالة. وفي الوقت نفسه، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يتوسع في تقديم المساعدات بصورة تفوق بكثير ما قدمه بالفعل. ووفقاً لما اتفق عليه الاتحاد الأفريقي والحكومة، فإن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بما يشمل الاستعانة بالأمم المتحدة، يمثل أولوية على المدى القريب ويمكن أن يغدو عاملاً حاسماً في تعزيز فرص اتفاق السلام في النجاح والتوصل إلى سلام دائم تكتب له الاستمرارية. وإنني أعرب عن تقديري لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان التي أدت عملها بشجاعة في ظل أصعب الظروف. والاقترح المقدم إلى مجلس الأمن والوارد في الفقرات من ٤٠ إلى ٥٩ من هذا التقرير بشأن السماح فوراً بمستويات جديدة من الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان هو بلا ريب عمل مكمل للجهود التي يتعين على المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع أن يبذلها، وليس بديلاً عنها. وإذا ما رأت الأمم المتحدة أن تساعد في هذا الجهد، فعلى مجلس الأمن والجمعية العامة إبداء المرونة بشأن توفير التمويل وغيره من أشكال الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أموال الأمم المتحدة.

١٣٨ - وقد يمثل التعجيل بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خطوة هامة صوب التوصل إلى تسوية دائمة لأزمة دارفور. وفي حين أن حكومة السودان ما زالت متوجسة من إنشاء عملية للأمم المتحدة، فإن تقديم هذا الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سوف يؤكد الجهود الدولية الضخمة الرامية إلى إنهاء الصراع. وخلال لقائي الأخير مع الرئيس البشير في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في بانجول، كررت تأكيد التزام الأمم المتحدة الكامل بالمساهمة بدور هام في جميع الجهود الرامية إلى وضع حد للعنف الأهوج والمعاناة في دارفور. وفي هذا السياق، يغدو التحول إلى عملية تابعة للأمم المتحدة أداة أساسية متاحة للسودانيين وحكومتهم والمجتمع الدولي لمعالجة المشكلة مع المراعاة الكاملة لسيادة السودان وسلامته الإقليمية.

١٣٩ - وإنني أحث المجلس على أن يبدي دعمه الكامل للمقترحات المقدمة في هذا التقرير. ولا يمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أن تؤدي واجباتها على نحو فعال بولايتها الحالية وقدراتها الراهنة. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بكامل مسؤوليات حفظ السلام في المنطقة إلى أن تحصل على موافقة حكومة السودان وتعاونها، وإلى أن تستطيع أن تجمع عدداً كافياً من الدول ذات النوايا الحسنة المستعدة للمساهمة من أجل إنشاء

عملية حفظ السلام الكبيرة والمتعددة الأبعاد الموصوفة في الفقرات الآتية الذكر. ومن شأن المبادرة فوراً إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ثم تحويلها لاحقاً إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، أن يبدد المخاطر الكامنة التي تهدد السلام في دارفور والمنطقة.

١٤٠ - وسوف يتطلب تأمين موافقة حكومة السودان مناقشات مكثفة مستمرة مع الخرطوم يجريها أعضاء المجلس والدول الأعضاء الرئيسية والمنظمات الإقليمية وكذلك الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يدخر وسعاً في توجيه الرسالة البسيطة القوية التالية: إن المشاركة الدولية سوف تزيد من فرص توطيد السلام في دارفور، وسوف تعزز من مصداقية عملية السلام ومن حماية السكان الذين يعانون في دارفور. ولا بد أن يتم التحول إلى عملية تابعة للأمم المتحدة بأقصى سرعة ممكنة، وينبغي أن توضح الرسالة التي سيوجهها المجتمع الدولي أن تكاليف رفض هذا التحول يمكن أن تكون باهظة ودائمة.

١٤١ - وأعتقد أنه من المناسب التأكيد من جديد على أنه ليس لدى الأمم المتحدة مآرب خفية وراء المقترحات الواردة في هذا التقرير، بخلاف الضرورة الملحة لمساعدة السكان ومنع الأزمة من الانتشار إلى مناطق أبعد. وقوات الأمم المتحدة التي ستشكل في المستقبل، والتي ستستقدم في المقام الأول من البلدان الأفريقية والآسيوية مع قدر من الدعم الذي لا غنى عنه من البلدان المتقدمة النمو، سوف تنشر في دارفور لمساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق وليس لاحتلال البلد. وأناشد السلطات السودانية على أن تكفل عدم تشويه أو تحريف أهداف الأمم المتحدة ومثلها لتتوافق مع غايات سياسية. ومن جاني، فسوف أواصل بخطط نشطة ومنهج عملي الدخول في مناقشات جادة مع الحكومة حول جميع جوانب مشاركة الأمم المتحدة في التصدي لأزمة دارفور من أجل إيجاد حلول مقبولة للجميع.

١٤٢ - وعلياً، ونحن نستحث الخطى للوصول بهذه المناقشات مع حكومة السودان إلى منتهاها، أن نضع أيضاً نصب أعيننا الأبعاد الإقليمية للأزمة في دارفور، فالتوصل إلى إحلال سلام مستدام في دارفور سوف يرتبط ارتباطاً مباشراً بتسوية الخلافات القائمة بين بلدان المنطقة، ولا سيما بين تشاد والسودان. ولئن كانت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خطوة تستحق الإشادة، فإنني أود أن أكرر دعوتي إلى المجتمع الدولي بأن يكثف جهوده لزيادة تأمين الحدود في تلك المنطقة، ودعوتي إلى حكومات المنطقة بأن تدخل في حوار مع جيرانها إلى جانب الجهات الاجتماعية والسياسية الوطنية المعنية.

١٤٣ - وقد سبق أن ذكرت أن السلام في السودان غير قابل للتجزئة. فلا يمكن أن يتوطد في جزء من البلد بينما يظل جزء آخر منه يعاني معاناة مزمنة من تزعزع الاستقرار والجحوش إلى العنف في أشد صوره تطرفاً. ولا يمكن للممثل النبيلة التي أدرجتها حكومة السودان

وحركة جيش تحرير السودان في بروتوكول ماتشاكوس في تموز/يوليه ٢٠٠٢ والاتفاقات اللاحقة أن تزدهر في بلد تمزقه الحرب ويسوده الانفلات الأمني. وفي نهاية المطاف، لا يمكن لاتفاق السلام الشامل أن ينجح ناجحا تاما دون أن يحل السلام في دارفور. وقد قيل لبعثة مجلس الأمن في جوبا، أثناء زيارتها الأخيرة للسودان، أن اتفاق السلام الشامل سيظل في خطر طالما استمر العنف في دارفور. وفي الوقت نفسه، يوجد الكثير الذي يمكن أن تتعلمه القوى الرئيسية في دارفور من النجاح في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. والحق أن اتفاق السلام الشامل يقدم الدليل للمراقبين على أن السلام المستدام يمكن أن ينمو ويزدهر في السودان، وأن بوسع الأمم المتحدة أن تيسر هذا إلى حد بعيد. وعملينا السلام مترابطتان ترابطا وثيقا، وكلا الاتفاقيين ضرورة حاسمة لمستقبل السودان وللاستقرار الإقليمي.

١٤٤ - وعليّ أن أوضح أن الاتفاقيين السودانيين للسلام، اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام لدارفور، بحاجة عاجلة إلى دعم غير محدود من المجتمع الدولي. وإذا كان المجتمع الدولي قد أعلن عن تقديم تبرعات مالية ضخمة من أجل مساعدة جنوب السودان على التعافي من آثار الحرب، فإن دارفور هي بالمثل بحاجة إلى ذلك الدعم. والدرس المستفاد من جنوب السودان هو ضرورة الإسراع بالوفاء بتعهدات الدعم المالي حتى يتوطد السلام. وقد استثمر المجتمع الدولي بالفعل في عمليات السلام السودانية. وعليه أن يستثمر المزيد حتى يمكن للسودان في نهاية المطاف أن يزيل آثار الحرب وأن يتوصل إلى تحقيق السلام والتنمية. وإني استحث المجتمع الدولي على أن يقوم بهذا الاستثمار.